

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الجمعة، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم (العراق)

وإذ أنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم، أود أن أذكر جميع الوفود التي ستأخذ الكلمة بأن تتكرم بمراعاة الحدود الزمنية المقترحة للبيانات.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة الأولى رسمياً، في هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على اضطلاعكم بدوركم وأؤكد لكم دعمي الكامل ودعم وفد بلدي.

يشرفني أن أتلو بياناً بالنيابة عن فرنسا والولايات المتحدة وبلدي، المملكة المتحدة.

تدين الولايات المتحدة فرنسا والمملكة المتحدة الأعمال غير القانونية المتكررة والرعناء من قبل نظام كوريا الشمالية، متمثلة في إجراء تجارب نووية وتجارب للقذائف التسيارية، في انتهاك لإرادة مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. ونحن متحدون في عزمنا على التصدي للتهديد الذي تشكله كوريا الشمالية للسلام والأمن الدوليين.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ بجملة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام.

كما أعتنم هذه الفرصة للتعبير عن مساهمة اللجنة الأولى في تيسير عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها.

بنود جدول الأعمال ٥٢ (باء) و ٩٠ إلى ١٠٦ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع الوفود بأن قائمة المتكلمين للجزء الخاص بالمناقشة المواضيعية الذي يبدأ في الأسبوع المقبل، يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر، ستظل مفتوحة حتى يوم الإثنين، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، في الساعة ١٨/٠٠.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service, وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1731334 (A)



وبالتعاون مع المجتمع الدولي، ضاعفنا الجهود الدبلوماسية والاقتصادية التي تبين لكوريا الشمالية أن السبيل الوحيد لتحقيق مستقبل آمن وبه رخاء اقتصادي هو التخلي عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية، ولكن جهودنا لن تكون ناجحة إلا بالتعاون الكامل من جانب المجتمع الدولي والدول الراغبة في استخدام التأثير الحاسم ضد ما تتخذه كوريا الشمالية من أعمال خطيرة ومزعزعة للاستقرار على نحو متزايد.

ونحن نرفض رفضاً قاطعاً أي مساواة زائفة بين برامج كوريا الشمالية غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل، المزعزعة للاستقرار بشكل هائل وأدائها مجلس الأمن مرارا، والأنشطة المشتركة الطويلة الأمد مع الحلفاء، التي تتسم بالشفافية والدفاعية في طابعها. ونحن متحدون في عزمنا على أن نوضح لنظام كوريا الشمالية بأن عليه أن يغير مساره. والهدف من الحملة الجارية لممارسة الضغوط السلمية هو نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وليس تغيير النظام أو التعجيل بإعادة توحيد كوريا. وتهدف الإجراءات إلى السعي إلى تغيير في السياسة الكورية الشمالية وعدم إلحاق الأذى بشعب كوريا الشمالية الذي عاني طويلا، وضحايا النظام العدائي في بيونغ يانغ.

ومن خلال تغيير المسار، يمكن لكوريا الشمالية أن تفتح الطريق للحوار والتوصل إلى حل سلمي. بيد أن كوريا الشمالية لم تبد أي استعداد للقيام بذلك، ولذلك يجب علينا جميعا التنفيذ الكامل للتدابير التي اتخذها مجلس الأمن. ونحث جميع الدول على المضي قدما في تخفيض الأموال التي يعول عليها النظام لبرامج الأسلحة. وما زلنا ندعو البلدان إلى استخدام كل ما لديها من نفوذ لتفرض على نظام كوريا الشمالية التخلي عن هذه الطريق المدمرة. وكوريا الشمالية لا يمكن أن تحافظ على المشاركة السياسية العادية والعلاقات الاقتصادية مع المجتمع الدولي في حين تتحدى القانون الدولي بأعمالها الخطيرة والمزعزعة للاستقرار.

منذ آخر اجتماع للجنة، أجرت كوريا الشمالية المزيد من تجارب القذائف التسيارية، في انتهاك واضح للعديد من قرارات مجلس الأمن. وقد زاد مدى قذائفها، مما يجعل المزيد من البلدان في نطاق هذه التهديدات. وأطلقت قذائف على اليابان، مُدلة مرة أخرى على عدم احترامها لجيرانها. وأجرت تجربة نووية سادسة، هي الأكبر على الإطلاق.

إن سلوك كوريا الشمالية المتهور والمثير للقلق الذي ينتهك متطلبات وقرارات مجلس الأمن تصعيدي بطبيعته، وهو يشكل حقا تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وتشكل الأعمال غير المشروعة من جانب كوريا الشمالية تهديدا علميا وخطيرا. وهو ليس تهديدا للمنطقة أو الولايات المتحدة فحسب، بل للمجتمع الدولي. سلوك كوريا الشمالية يجب أن يشكل قلقا عميقا للجنة الأولى. فكوريا الشمالية لا تززع استقرار الحالة الاستراتيجية في شرق آسيا، بل تتحدى قاعدة عدم الانتشار التي أنشأتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي يقوم عليها الأمن العالمي. وهذا لا يمكن إلا أن يقوض جهودنا الرامية إلى تهيئة الثقة والأمن للنهوض بنزع السلاح.

وقد استجاب مجلس الأمن لذلك باتخاذ ثلاثة قرارات جديدة حتى الآن هذا العام. وهذه القرارات خفضت بشدة الصادرات التي تعول عليها كوريا الشمالية لتمويل برامجها غير المشروعة. وخفضت أو حذت من وارداتها من النفط والمنتجات النفطية، التي يعول عليها الجيش في كوريا الشمالية لتلك البرامج. وتهدف من خلال تشديد شبكة الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية، عن طريق تدابير الأمم المتحدة والخطوات الوطنية، إلى زيادة تكاليف برامج الأسلحة في كوريا الشمالية زيادة كبيرة، والحد من الموارد المتاحة لدعم أنشطتها في مجال أسلحة الدمار الشامل وعرقلة قدرتها على الحصول على التكنولوجيا الرئيسية. والهدف من هذا الضغط هو إقناع حكومة كوريا الشمالية بالتخلي عن برامجها وأنشطتها المحظورة، لا معاقبة الشعب أو اقتصاد كوريا الشمالية أو بلدان أخرى.

إجراء تجرّبتها النووية السادسة الشهر الماضي. واستفزات كوريا الشمالية المتهورة تشكل حقا أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين وللنظام العالمي لعدم الانتشار. ويجب علينا وقف كوريا الشمالية قبل أن تصل إلى نقطة اللاعودة. ومن أجل القيام بذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحد ويتكلم بصوت واحد ويعمل في تضامن من خلال التنفيذ الكامل والدقيق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن جانبها، يجب أن تتخذ كوريا الشمالية قرارا استراتيجيا، دون مزيد من التأخير، بالتخلي عن برامجها للأسلحة النووية وبرامج القذائف التسيارية، من أجل مستقبلها. وسواء اختارت كوريا الشمالية التمسك بطريقها الحالي للتدمير الذاتي أو تغيير اتجاهها نحو طريق الرخاء، فالأمر يعود إليها تماما. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بالحل السلمي للمسألة، وهي على استعداد لمساعدة كوريا الشمالية على بناء مستقبل أكثر إشراقا إن أقدمت على تغيير مسارها.

إن عالم اليوم بعيد كل البعد عن عالم خال من الأسلحة النووية. وفي الواقع، نحن في حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ تدابير عملية للنهوض بنزع السلاح النووي. لكن أي نزع السلاح النووي لكي يكون مجديا يجب أن يراعي على نحو واجب للشواغل الأمنية الأساسية في كل بلد أو منطقة. وبوصفنا بلدا يتعرض للتهديد النووي المستمر من كوريا الشمالية، من المنطقي لجمهورية كوريا تفضيل ودعم النهج التدريجي لنزع السلاح النووي.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن تشكل أساس جهودنا الجارية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أيضا أن التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية والبدء مبكرا في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في جنيف يجب أن يكون أولويتنا لتعزيز عدم الانتشار المؤدي لنزع السلاح والعكس. وبوصفنا

وتقع على كاهل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن من أجل الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على كوريا الشمالية. وهذه الالتزامات هي أدنى لا أقصى ما يمكن أن تقوم به الدول، وسنواصل حث جميع الدول التي تتمتع بتأثير مباشر على كوريا الشمالية على استخدام نفوذها على وجه السرعة وإلى أقصى حد بغية فرض قيود على كوريا الشمالية وتوجيه قائدها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية. لقد اختارت كوريا الشمالية عمدا ومرارا تحدي الهيكل الأمني الجماعي في تجاهل للقواعد المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة انتشار الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ومصداقية واستمرارية الهيكل الأمن العالمي، وتحديد لنظام عدم الانتشار معرضان للخطر إن تغاضينا عن حجم الخطر الذي تشكله كوريا الشمالية اليوم.

السيد تشو تاي - يول (جمهورية كوريا) (تكلم

بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم للمتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل لعمل اللجنة، وأتطلع إلى دورة مثمرة تحت قيادتكم القديرة.

في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، اتخذ أول قرار للأمم المتحدة القرار ١ (د-١) بشأن "إنشاء لجنة للتعامل مع المشاكل التي تنشأ عن اكتشاف الطاقة الذرية" في لندن. لقد انقضت اثنان وسبعين عاما منذ ذلك الحين، ولكن جزء كبير من أعمال هذه اللجنة لا يزال يركز على مسائل تندرج في إطار ذلك القرار، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح. وما يزيد من تعقيد مهمتنا في ذلك الصدد كوريا الشمالية البلد الوحيد الذي أجرى تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين.

عقب إجرائها تجرتين نوويتين والعديد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية من جميع الأنواع في العام الماضي، في تحد للإنذارات الصارمة من المجتمع الدولي، واصلت كوريا الشمالية

مسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة لتفادي إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء مسائل حسنة التوقيت لمداولتنا. وفيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني على وجه الخصوص، جمهورية كوريا تقدر العمل والتقدم المحرز حتى الآن من جانب فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

للأسف، لم يتمكن فريق عام ٢٠١٦-٢٠١٧ من اعتماد تقرير يتوافق الآراء، ولكن دوراته الأربع من الاجتماعات المتعمقة علمتنا الحد الذي بلغته جهودنا الجماعية الرامية لضمان وجود فضاء إلكتروني مفتوح وآمن، وتعزيز إطار تعاوني عالمي لمعالجة تهديدات الفضاء الإلكتروني. وتحت قيادتكم، سيدي الرئيس، فحن على ثقة من أن الدول الأعضاء ستجتمع معاً لتتناول تلك المجالات ذات الأهمية الملحة. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بالإسهام بنشاط في عمل اللجنة خلال هذه الدورة.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أعتنم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة للغاية، وأتمنى لكم كل النجاح في تسيير أعمالنا.

أود أن أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

وكما قد تذكر اللجنة، اتخذت الجمعية العامة في عام ١٩٦١ القرار ١٦٥٢ (د-١٦)، الذي دعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاهتمام بالقارة الأفريقية واحترامها باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٦٤، أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية إعلاناً بشأن نزع السلاح النووي في أفريقيا، أقرته لاحقاً الجمعية العامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وقعت دولة من أصل ٥٣ دولة أفريقية على معاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية، المعروفة أيضاً باسم معاهدة بليندابا، في القاهرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ووقعت جمهورية أنغولا

عضواً في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، جمهورية كوريا ستبدل قصارى جهودها لضمان أن تكون توصيات الفريق موضوعية وشاملة وتمهد الطريق نحو المفاوضات الفعلية بشأن هذه المسألة الحاسمة.

والمناقشات المتعلقة بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية أيضاً ذات أهمية حيوية، لأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يتسبب في إطالة أمد النزاعات ويؤجج الإرهاب وغيره من الأنشطة غير المشروعة في جميع أنحاء العالم. وفي أوائل نيسان/أبريل، شهدت الأمم المتحدة اعتماد التوصيات بشأن هذه المسألة بتوافق الآراء - لأول مرة في هيئة نزع السلاح خلال ١٧ عاماً. وتتطلع إلى المناقشات المثمرة والشاملة للجميع على قدم المساواة، في حزيران/يونيه المقبل، خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

والتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة لا تتيح لنا يسر الحياة ما لم نقر بأنها سلاح ذو حدين. وتحديات الانتشار الناجمة من الأطراف الفاعلة من غير الدول العابرة للحدود الوطنية وعلى دراية بالتكنولوجيا والجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية العالمية تستلزم تعزيز اليقظة والتنسيق فيما بين مختلف السلطات الوطنية. وفي ذلك الصدد، تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها الثابت لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وستواصل الإسهام في أنشطة التوعية وأنشطة بناء القدرات.

والمجالات مثل أمن الفضاء الخارجي وتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني هي المجالات التي يمكن أن يكون فيها المجتمع الدولي أكثر استباقية. وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية كوريا ترى أن

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولهذا الغرض، نحث جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة للسماح بدخولها حيز النفاذ. وتتشاطر أنغولا الرأي القائل بضرورة حظر جميع التجارب النووية ومحاسبة مرتكبيها لأنها تهدد السلام الدولي.

إن النجاح الذي حققه المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في شهر أيار/مايو ٢٠١٠، قد نجح في الموافقة على خطة عمل، مع اتخاذ تدابير ملموسة من جانب الدول الأطراف، فيما يخص الركائز المواضيعية الرئيسية الثلاث للمعاهدة المتمثلة في نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ورغم الإشارات المتجددة بالالتزام بنزع السلاح النووي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وبعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن استمرار وجود العديد من مخزونات الأسلحة النووية وخطر الانتشار النووي يبقيان إمكانية استخدام هذه الأسلحة، سواء بشكل متعمد أو عرضي أو بسبب سوء التقدير، مع عواقب كارثية للبشرية جمعاء. ولم يزد هذا الاحتمال إلا مع ظهور بلدان جديدة تمتلك أسلحة نووية، والوصول إلى التكنولوجيا النووية المتفجرة من جانب أطراف من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية التي تشكل خطراً كبيراً.

وخلال المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد في عام ٢٠٠٠، أبدت الدول النووية الخمس المعترف بها في المعاهدة التزاماً واضحاً بالقضاء التام على ترساناتها النووية. كما قبلت برنامجاً يتضمن ١٣ خطوة ملموسة لتحقيق هذا الهدف. ونأسف لأن القليل جداً من البرنامج قد تم تنفيذه حتى الآن. وفي بعض الحالات، تم الحفاظ على مرافق لاستئناف التجارب النووية في نهاية المطاف، في حين أن العديد من الأسلحة لا تزال في حالة تأهب قصوى.

على المعاهدة في نفس اليوم وصادقت عليها في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ولدى أقاليم أخرى أيضاً مناطق خالية من الأسلحة النووية. لذلك ندعو الشرق الأوسط كإقليم، إلى الشروع بسرعة في سلوك هذا الطريق بنفس الروح، مع مراعاة القرار الرائد ٣٢٦٣ (د-٢٩)، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، والقرار ٢٨/٦٧، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، من بين قرارات أخرى تتعلق بنفس الموضوع.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، رحبت جمهورية أنغولا بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر. وعمل ذلك المؤتمر على مساعدة الدول الأطراف والموقعة على التنفيذ الكامل للمعاهدة وعالميتها، من خلال اتخاذ إجراءات وأنشطة على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، تلتزم السلطات الأنغولية التزاماً كاملاً بالتصديق على المعاهدة في العام المقبل.

وكما تدرك اللجنة، فقد تأثر بلدنا بشدة جراء ٣٠ عاماً من الحرب بين الأخوة، أدت إلى انتشار عدد كبير من الألغام الأرضية في بلدنا. وبفضل التزام الحكومة والشركاء، مثل حكومات عدم الانحياز ومنظمات المجتمع الدولي، مثل الصليب الأحمر، أمكن إزالة جزء كبير منها. كما تمت إزالة الأجهزة المتفجرة الارتجالية، التي سهّلت الحركة الحرة للأشخاص والسلع وإعادة تأهيل السكك الحديدية وشبكات الطرق لتعزيز تنميتنا الزراعية والحيوانية.

لقد اكتسب موضوعاً نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، زخماً جديداً على جدول الأعمال الدولي، مع تأكيد أكبر على نزع السلاح النووي، وهو ما انعكس في الاستنتاج في عام ٢٠١٠ للمعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، من أجل السعي إلى التصديق على

إننا نعيش في عالم محفوف بالمخاطر والتحديات الأمنية المعقدة والدينامية وغير المتناظرة وذات الطابع عبر الوطني، التي تتراوح بدءا من الأسلحة النووية إلى الأسلحة الصغيرة، الأمر الذي يجعل عملنا في اللجنة الأولى أكثر أهمية من أي وقت مضى. فانتشار الأسلحة النووية لم يعد تهديدا نظريا، بل حقيقة تتحدى أمننا وسلامنا المشتركين. وتكديس الترسانة النووية وتدهور الحالة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية أمران مقلقان للغاية. إننا ندعو إلى التوصل إلى حل دبلوماسي لهذه الأزمة، والامتنال الكامل وغير المشروط للنظم الدولية لعدم الانتشار ولقرارات مجلس الأمن الأخيرة.

ويشكل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها تحديا رئيسيا آخر للأمن العالمي. إننا نرى جماعات إرهابية، مثل تنظيم داعش، لا تهدد دول الشرق الأوسط فحسب، بل وكذلك دول أوروبا وأمريكا الشمالية وأماكن أخرى في جميع أنحاء العالم. واحتمالات وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين أمر يثير الجزع. إن تزايد التهديدات الصادرة عن الجماعات الإرهابية يجعل استغلال مواطن الضعف الأمني مع القصد الجنائي أمرا ممكنا إلى حد كبير. ونشعر ببالغ الأسى بسبب التطورات العنيفة والحالة الأمنية في الشرق الأوسط، وندين بأشد العبارات جميع أعمال العنف واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين.

ونظرا لأهمية التهديدات التي تشكلها الأسلحة والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، ولأن وكالات إنفاذ القانون الجورجية، بالتعاون مع الشركاء، قد اكتشفت العديد من محاولات تهريب المواد النووية والمشحعة عبر مناطق جورجيا الواقعة حاليا تحت الاحتلال العسكري الأجنبي غير المشروع، فإن جورجيا تتعاون بنشاط مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، في إطار مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية،

وفي حالات أخرى، تستمر الاستثمارات الكبيرة في تحديث الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. وهناك أمل في إمكانية عكس هذا التطور في أقرب وقت ممكن، في ضوء الالتزامات التي تم التعهد بها أو التأكيد عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، من أجل ضمان مصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، واستدامته في المستقبل.

وشكل حفل افتتاح معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر، دليلا واضحا على التزام عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها بالإسهام بشكل كبير في الإزالة التامة للأسلحة النووية، وفي تحقيق السلام والأمن الدوليين. وستوقع جمهورية أنغولا على المعاهدة في العام المقبل، خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. إن موقف أنغولا متأصل في الاقتناع بأن نزع السلاح وعدم الانتشار مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. وترى أنغولا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أولوية لعملية نزع السلاح النووي، وأن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير ملموسة تجسد التزاما واضحا بالتخلص الكامل من هذه الأسلحة، وفقا للالتزامات التي تعهدت بها الدول النووية، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إننا نعتقد أن الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال ينبغي أن تتوج بحظر الأسلحة النووية حظرا كاملا على نحو غير تمييزي ومتعدد الأطراف ويمكن التحقق منه، على غرار اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣.

السيد إماندزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): وأنا كذلك أشارك المتكلمين السابقين في تهنتكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل.

وتؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/72/PV.2). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

ومختلف المركبات المدرعة الهجومية ومنظومات قاذفات الصواريخ المتعددة، علاوة على منظومات صواريخ أرض - جو وأرض - أرض، مثل SA-10 Grumble و SS-21 Scarab.

ويتجاوز هيكل قوة عمليات النشر هذه ووضعها، بما في ذلك نوع وكمية العتاد العسكري، الأهداف الدفاعية ولا تشكل سوى استعراضا للقدرات في كامل منطقة البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. ومن ثم، فإنها تشكل تهديدا أمنيا. كما إن هنالك تدريبات عسكرية عادية تقوم بها المنطقة العسكرية الجنوبية لروسيا في مناطق أبخازيا وجنوب أوسيتيا/تسخينفالي بأعداد لم يسبق لها مثيل، مع حوالي ٦٠ في أبخازيا و ٢٠ في منطقة تسخينفالي في هذا العام وحده. ومن شأن هذه التدابير أن تقوض الجهود الرامية إلى حل النزاع بالوسائل السلمية، وهي تهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة.

ويمثل التكديس المفرط للأسلحة والذخائر التقليدية وانتشارها بدون أي ضوابط تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وتعتقد جورجيا، أحد نواب رئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، أن لمعاهدة تجارة الأسلحة إمكانات حقيقية، بالإضافة إلى تنظيم التجارة، للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وبذلك، تساهم مساهمة حقيقية في تحقيق الأهداف الإنسانية وفي تعزيز السلام والأمن العالميين. ومن ثم، فإن التوقيت والشفافية في تقديم التقارير الوطنية من صلب المعاهدة. وقد قدمت جورجيا بالفعل تقريرها الوطني الأولي بشأن تنفيذ المعاهدة في العام الماضي، وعمته. إننا نشجع جميع الدول الأطراف على الالتزام بالمواعيد وإبداء الشفافية لدى تقديم تقاريرها السنوية.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وقراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، و ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

من أجل تعزيز نهج متكامل تجاه المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية عبر مناطق جنوب شرق أوروبا والقوقاز ومولدوفا وأوكرانيا. كما ظللنا نناقش التهديدات المحتملة الناجمة عن استخدام التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي من المنظور الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي وأمن الفضاء الإلكتروني داخل مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة المعنيين بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والإدارة الأمنية السليمة لتلك المخاطر

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأبلغ اللجنة بأن الاجتماع التنسيقي للجهات المانحة بشأن سلامة وأمن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية سيعقد في تبليسي في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيعقد الاجتماع تحت رعاية الشراكة العالمية لمجموعة السبعة لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، بدعم نشط من وزارة الشؤون الخارجية في جورجيا والمفوضية الأوروبية.

وبغض النظر عن الشواغل المشروعة بشأن أسلحة الدمار الشامل، يجب ألا ننسى أن النزاعات العسكرية التقليدية لم تختف في القرن الحادي والعشرين. بل على العكس من ذلك، نحن نواجه واقع النزاعات العسكرية التقليدية في أجزاء كثيرة من العالم. وذلك ينطبق بصفة خاصة عندما نتكلم عن تصورات التهديدات من منظور بلدي، على سبيل المثال، حيث يتواصل الوجود العسكري في الأراضي الجورجية المحتلة، على الرغم من الدعوة المباشرة لاتفاق ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ لوقف إطلاق النار، إلى سحب التشكيلات العسكرية الروسية.

والآن، هناك قواعد عسكرية روسية كاملة التشغيل موجودة بصورة غير قانونية في كل من أبخازيا ومنطقتي جنوب أوسيتيا/تسخينفالي، في كل منهما حوالي ٤٥٠٠ من الأفراد العسكريين و ١٣٠٠ من أفراد دائرة الأمن الاتحادية. والقواعد مزودة بأسلحة هجومية متطورة، بما في ذلك الأسلحة دبابات قتال رئيسية

وفيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد في كولومبيا، أعيد التأكيد على أنه، بالإضافة إلى التزامنا بالصكوك القانونية الدولية بعد أكثر من خمسة عقود من النزاع المسلح الداخلي في بلدنا، فإن الإجراءات الشاملة فيما يتعلق بالألغام تشكل أداة مجربة وناجحة وقابلة للتكرار في بناء السلام وحفظ السلام. وفي خضم التقدم الذي أحرزته كولومبيا في ذلك المجال، يجدر تسليط الضوء على تنفيذ مشروعين تجريبيين لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية اتفق عليهما بين الحكومة ومتمردتي القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

وفيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، وضعنا مبادرات متعددة لمواجهة أضرارها العشوائية. وقد استخدم نُهجان محددان لوضع المبادرات المختلفة. الأول يسعى إلى اكتساب فهم أكبر للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك مختلف أنواع الأجهزة التي طورتها الجماعات المسلحة غير القانونية، والثاني، إلى فهم تطوير أجهزة شبيهة بالألغام المضادة للأفراد، وكذلك تستخدمه حصرا الجماعات غير القانونية. ونرى أنه يجب تناول هذه المسألة عبر استراتيجية شاملة تشمل التنمية وتقديم المساعدة إلى الضحايا ووضع نماذج للتوعية بالمخاطر المتعلقة باستخدام مختلف النهج الشاملة والمتعددة الأبعاد.

وندين بشدة التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية المتواترة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونؤكد مجدداً أن هذه الأفعال المزعزعة للاستقرار تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وانتهاكا صارخا لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تُعدُّ معلما هاما في تاريخ نزع السلاح النووي. وتنفيذها سيشكلُ إسهاما هاما في صون السلم والأمن الدوليين.

وتشدد كولومبيا على الحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في

تظل تشكل أهم الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي. وينبغي لنا كفالة تعزيزها والتقييد التام بها.

السيد موراليس لوبيث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):
أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها الثانية والسبعين، وأعرب لكم عن دعم وفد بلدي للنجاح في إنجاز أعمالنا.

وكما قيل في مناسبات عديدة وفي محافل مختلفة، فإن جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي حيوية، ولكن إذا كان لتلك الجهود أن تنعكس على الأرض، فيجب أن تقترن بالإرادة السياسية والعزم على التغيير والتحول.

إن تحديد الأسلحة التقليدية أمر حاسم لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ويجب الإشارة إلى أن الأسلحة التقليدية، لا أسلحة الدمار الشامل، هي التي تتسبب في أكبر عدد من الضحايا في بلداننا. ففي بلدنا، قادت الإنجازات التي تم تحقيقها في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، إلى نتائج ملموسة دعما لالتزامنا بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. إن إلقاء السلاح من قبل القوات المسلحة الثورية الكولومبية، بفضل دعم الأمم المتحدة، يعني أن الآلاف من الأسلحة والذخيرة التي جمعت ثم دمرت لاحقا لن تشكل تهديدا لأي أحد في بلدي أو في بقية أنحاء العالم.

وأخيرا فقد ظللنا نقدم، في مجال الأسلحة التقليدية، عاما بعد عام، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا واليابان، مشروع القرار المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه". وأغتتم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الممثلة هنا على الدعم الذي مكن من اعتماد النص بتوافق الآراء في السنوات السابقة. ونأمل في أن يتواصل ذلك التقليد في هذه الدورة.

دون فل عزم الدول على ضمان الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلم والأمن. وندرك أن المسائل الإجرائية ليست سوى أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المؤتمر. وندرك بالمثل أن هذه المسائل تقلل من قدرة المؤتمر على التوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في المؤتمر إلى المسائل الإجرائية، مثل الموافقة على برنامج العمل، بوصفها من بين الأسباب المحتملة لاستمرار الجمود في المؤتمر، وبالتالي، ينبغي أن تكون موضوعاً للمناقشة حتى يتسنى إيجاد حلول لها في الأجل الطويل.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال هذه الدورة.

يشهد العالم اليوم تطورات كبرى وتحولات عميقة، ويشهد على وجه الخصوص تحديات جديدة للأمن الدولي تبدو في أربعة مجالات. أولاً، استمرار زعزعة الاستقرار الاستراتيجي العالمي. فسعيًا إلى تحقيق أمنها التام، ما تزال بعض الدول الكبرى تواصل زيادة إنفاقها العسكري واتخاذ تدابير سلبية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ثانياً، يواجه النظام الدولي لعدم الانتشار تحديات خطيرة، إذ تواصل بعض البلدان إجراء التجارب النووية متحدياً بذلك الموقف المشترك للمجتمع الدولي إزاء هذه المسألة. وكانت معاهدة حظر الأسلحة النووية قد طُرحت للتصويت عليها خارج إطار مؤتمر نزع السلاح. وشهد النظام الدولي لعدم الانتشار - الذي تشكل فيه معاهدة عدم الانتشار النووية حجر الزاوية - نكسات جديدة، بينما تضرر من الآثار الناجمة عن النهج الانفرادي وازدواجية المعايير.

ثالثاً، شهدت الجغرافيا السياسية عودة قوية متداخلة ومتفاعلة في ذلك مع المشاكل الأمنية غير التقليدية مثل الإرهاب وأزمة اللاجئين. وأدت الأيديولوجيات المتطرفة وانتشار أسلحة الدمار الشامل إلى تأجيج النزاعات. رابعاً، إن للثورة التكنولوجية عبر شبكة الإنترنت وكذلك الذكاء الاصطناعي آثاراً جديدة على الأمن الدولي.

نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وتكرر دعوتهما إلى الدول التي لم تفعل ذلك بعد للتوقيع على المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، نؤيد إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وندعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية إلى التوقيع عليها. ونرى أن من الحكمة استئناف المفاوضات والحوار لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية في المحافل المتعددة الأطراف. ونسلم بصلاحيه ولاية المؤتمر المتعلقة بالاتفاقية لوضع بروتوكول للتحقق.

ونرفض استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الدول أو من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول تحت أي ظرف من الظروف. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، نرحب بالتقدم المحرز في تدمير الأسلحة الكيميائية من قبل الدول الحائزة لتلك الأسلحة. ومجدونا الأمل في القضاء على أسلحة الدمار الشامل هذه في أقرب وقت ممكن.

وأود - فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) التشديد على استعراض الأقران الذي أجري في باريس، والذي تطوعت خلاله شيلي وكولومبيا بتبادل المعلومات بشأن خبراتهما ذات الصلة بتنفيذ القرار. ويشرفني أن أبلغكم بأن الزيارة الميدانية الأولى تجرى حالياً في بوغوتا لتليها زيارة ثانية إلى سانتياغو في نهاية هذا الشهر. وأود أن أشدد على الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومنظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب في تلك الممارسة.

وأخيراً، أود أن أدلي ببعض الملاحظات على آلية نزع السلاح بوصفها المحفل الأنسب لتحقيق نزع السلاح النووي. ونأسف لاستمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، نرى أنه يجب التغلب على العقبات لتذليل عمل المؤتمر وللحيلولة

بين الوسائل التقليدية والناشئة وتنسيق جهود تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويعني الأمن التعاوني حل الخلافات بواسطة تعزيز التعاون الدولي. ولا مناص من تقويض الثقة المتبادلة بين البلدان طالما استمرت الممارسات خارج نطاق الاختصاص وفرض الجزاءات المتعمدة والتهديد باستخدام الجزاءات. ويتطلب تحقيق الأمن المستدام تحقيق توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن، وتعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي بطريقة استباقية عملية وتدرجية على الصعيد الإقليمي. وذلك هو السبيل الوحيد للتأكد من استمرار واستدامة العملية الدولية لتحديد الأسلحة.

ثالثاً، وفيما يتعلق بالمبادئ، يجب علينا الامتثال للقواعد والمعايير. ويجب علينا العمل على تنفيذ القانون الدولي بصورة فعالة، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولكن بصفة خاصة معاهدة عدم الانتشار بوصفها القانون الدولي العربي المنظم لعملية نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب علينا الحفاظ على سلطة وفعالية نظام تحديد الأسلحة وعدم الانتشار النووي الدولي القائم على أساس معاهدة عدم الانتشار.

ومع استمرار تزايد عدد عوامل عدم الاستقرار وعدم اليقين فيما يخص الأمن الدولي، من المهم بصفة خاصة مراعاة المبدأ القائل بأن جميع البلدان متساوية فيما يتعلق بالقواعد. ولا يمكن للمرء ببساطة استخدام القواعد التي تفيده وتجاهل تلك التي ليست مفيدة له. ومن أجل الاستجابة بفعالية للاتجاهات والمتطلبات الجديدة في المجالات الجديدة، مثل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي، والتعامل بفعالية مع التحديات الجديدة، يجب علينا تطوير قواعد ومعايير جديدة تناسب العصر الحالي.

رابعاً، فيما يتعلق بالآليات، يتعين علينا أن نلتزم بتعددية الأطراف ونحسن آلية إدارة الأمن العالمي المتعددة الجوانب. ويجب

وتقتضي التحديات والوضع الأمني الجديدين اتباع نهج جديد في مجال الحوكمة الأمنية. ويجب علينا استكشاف نهج مجد لتعزيز الحوكمة الأمنية على النطاق العالمي والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، اقترح الرئيس الصيني شي جينبينغ أن تسعى جميع البلدان إلى اتباع نهج أممي مشترك تعاوني شامل ومستدام، فضلاً عن تحديد هدف بناء مجتمع لمستقبل البشرية المشترك، وأنه ينبغي لها معاً إنشاء علاقات دولية جديدة يستند إلى التعاون الفعال. وتمهد تلك الرؤية الهامة الطريق لتعزيز الحوكمة الأمنية على النطاق العالمي وتوفير مسارا واقعياً وممكناً لصون السلم والأمن الدوليين. وهي بمثابة استجابة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن كونها استراتيجية أمنية دولية يمكن تكرارها وتحسينها.

وأود في ذلك الصدد، الاستفاضة في توضيح المقترحات التي قدمتها الصين في أربعة مجالات - الهدف والرؤية والمبادئ والآليات. أولاً، فيما يتعلق بالهدف، ينبغي إنشاء لجنة تعنى ببناء مستقبل مشترك للبشرية، وأن نعمل على بناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي والرخاء المشترك. وينبغي لنا إنشاء منظومة أمنية عادلة نسهم فيها جميعاً ونتقاسم فوائدها جميعاً. ويجب علينا دعم تعددية الأطراف بدلاً من النهج الانفرادي وأن نتبع نهجاً جديداً يستند إلى فكرة تحقيق الفائدة للجميع وإحراز التقدم مع التخلي عن المفاهيم القديمة القائمة على اللعبة الصفرية التي لا نصيب فيها إلا للفائز وحده. وينبغي أن ندعو إلى التغلب على الخلافات القائمة عن طريق التشاور وتسوية النزاعات عبر الحوار.

ثانياً، فيما يتعلق بالرؤية، ينبغي أن نتمسك بمفهوم الأمن المشترك الشامل والتعاوني والمستدام. ويتطلب تحقيق الأمن المشترك التقيد بالمبدأ الأساسي المتمثل في الأمن غير المنقوص للجميع واحترام ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول. ويقتضي تحقيق الأمن الشامل اتباع نهج شامل لمعالجة الصلة

بصورة شاملة. ومع تشديد الجزاءات، يتعين بذل الجهود لاستئناف عملية السلام، وتحويل ضغط الجزاءات إلى قوة دافعة للمفاوضات.

وقدمت الصين الحكمة الصينية بشأن الحدود الجديدة للحكومة في مجال الأمن. وإلى جانب الاتحاد الروسي، ستقدم الصين مشروع قرار مشترك بشأن إنشاء فريق خبراء حكوميين معني بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

لقد ساهمت الصين في الحفاظ على الأمن والحكم الدوليين. وستتحمّل الصين بأمانة مسؤولياتها وتعمل مع المجتمع الدولي من أجل بناء عالم أكثر أمنا وازدهارا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد سري لانكا أن ينضم إلى جميع الوفود الأخرى من أجل تهنئتك، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

إننا نشعر في مداولات اللجنة الأولى هذا العام وسط تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية وتزايد عدد الصراعات العنيفة في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح والتشرد والعنف ضد المدنيين وانخفاض كبير في مستويات معيشة البشر. وقد امتدت آثار تلك التوترات والصراعات إلى ما وراء الحدود، وأضحت تشكل تحديات كبيرة لجهودنا الرامية إلى الحد من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات ذات الصلة في كل مكان.

وتشكل الأسلحة النووية أحد أكبر الأخطار التي تهدد البشرية. وتجربتها واستخدامها يمكن أن يؤديا إلى عواقب كارثية على الحياة على الكوكب. ويمكنها تدمير ليس فقط كل أشكال الحياة ولكن أيضا الذاكرة البشرية والحضارة. وسيبقى خطر تلك العواقب ما دامت الأسلحة النووية موجودة. إنه أمر خطير

أن نحافظ على إطار التعاون بين القوى الكبرى بشكل متساوٍ. أولا، يجب إقامة نوع جديد من العلاقات بين القوى الكبرى، بدون نزاع أو مواجهة، وعلى أساس الاحترام المتبادل والتعاون المفيد للجميع. وينبغي للدول الكبرى أن تعزز الاتصال والتنسيق وأن تدير خلافاتها بشكل استباقي وتحقق الأمن المشترك. ثانيا، يجب أن ندعم الأمم المتحدة فيما يخص الاضطلاع بدور أساسي في الهيكل الدولي المتعدد الأطراف الخاص بنزع السلاح. ويجب علينا تحسين التعاون الإقليمي وآلياته. ولا يمكن الاستغناء عن العمل المتعدد الأطراف، ولا عن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

لقد التزمت الصين بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين، عن طريق تعزيز الرقابة الدولية على الأسلحة وعدم الانتشار. وقدمنا إسهامات مهمة فيما يخص تعزيز الحكومة الأمنية العالمية. أولا، ساهمت الصين برؤيتها لوضع قواعد الحكومة الأمنية العالمية. وخلال مؤتمر قمة الأمن النووي، طرح الرئيس شي جينبينغ للمرة الأولى مفهوم الأمن النووي الصيني، الذي يعد علامة بارزة في تطوير المشاريع العالمية والنووية. وتدافع الصين عن بناء مجتمع ذي مصير مشترك وإنشاء شبكة إنترنت سلمية وآمنة ومنفتحة ومتعاونة ومنظمة ونظام متعدد الأطراف وديمقراطي وشامل لإدارة الإنترنت. وقد أثرت هذه الرؤية في الحكومة الأمنية العالمية.

ثانيا، ساهمت الصين بما تراه حلا لمشاكل البؤر الساخنة، مثل القضية النووية الإيرانية وقضية الأسلحة الكيميائية السورية. وفيما يتعلق بالقضية النووية لشبه الجزيرة الكورية على وجه الخصوص، بذلت الصين جهودا دؤوبة للدفع باتجاه التوصل إلى تسوية تفاوضية. وتعد مبادرة التعليق والتوقف والنهج المزدوج، التي اقترحتها الصين، أساليب عملية وقابلة للتطبيق لمعالجة المشكلة النووية الكورية. وتعتقد الصين أنه ينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

لقد عانت سري لانكا من صراع دام عشر سنوات في الماضي، وما صاحبه من دمار عبثي ناجم عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إننا من الموقعين على برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه ومكافحة ذلك الاتجار والقضاء عليه. وأنشأت سري لانكا لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة للتصدي لانتشار هذه الأسلحة في البلد. وبينما نتفق من حيث المبدأ مع التدابير الدولية الرامية إلى معالجة مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من المهم ضمان عدم تأثير أي تدابير تتخذها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لمعالجة هذه المسألة، على حقوق الدول في شراء الأسلحة وحيازتها قانوناً للدفاع عن النفس وتوفير السلامة لمواطنيها.

وتدافع سري لانكا عن أن الفضاء الخارجي جزء من التراث المشترك للبشرية وينبغي أن تتاح فرصة متكافئة لاستكشافه واستخدامه للأغراض السلمية، من أجل المصلحة المشتركة للبشرية. ومع ذلك، تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية ضمان خلو الفضاء الخارجي من الصراعات. ومن الضروري أن نمنع أي عسكرة أو تسليح محتمل للفضاء، لأنه يمكن أن يقوض الأمن الدولي، ويعطل تطبيق الصكوك الحالية لتحديد الأسلحة، لا سيما تلك المتعلقة بالأسلحة النووية، التي لها تأثير سلبي على الاستقرار العالمي. ولمعالجة هذه المسألة، نعتقد أنه ينبغي مواصلة تعزيز الإطار القانوني الحالي بشأن الفضاء الخارجي لمواجهة التحديات والتهديدات الحالية.

ونرحب أيضا بتقرير اليونسكو الأخير بشأن أخلاقيات علم التحكم الآلي، الذي يغطي مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بالروبوتات، ونتطلع إلى مواصلة الدراسات بشأن هذه الظاهرة. كما تتيح لنا مناقشة اللجنة الأولى فرصة للتفكير في الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، التي تؤدي دورا هاما في استكمال وتعزيز جدول الأعمال العالمي للسلام ونزع السلاح.

للغاية، بالنظر إلى خطر الاستخدام العرضي أو الخاطئ أو غير المصرح به. كما أن هذه الأسلحة تشكل تهديداً بالنظر إلى ضعف القيادة والسيطرة، والفشل التقني، والأخطاء البشرية، والهجمات الإلكترونية. إن خطر وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين قد يؤدي إلى عواقب لا يمكن تصورها. إن الأسلحة النووية بطبيعتها غير إنسانية وعشوائية وينتهك استخدامها المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. إن أي استخدام للأسلحة النووية سيكون بغضنا بالنظر لمبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير الإنساني.

إن لسري لانكا سجلا طويلا في معارضة الأسلحة النووية. وكانت من بين الدول الأولى التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وقد كنا واضحين في دعمنا للقرار الذي يعتمد معاهدة حظر الأسلحة النووية في هذا العام والتزامنا بالجهود العالمية الرامية للقضاء التام على الأسلحة النووية. وتعتقد سري لانكا اعتقادا راسخا بأن إطار معاهدة دولية قوية لا يزال يشكل أكثر الوسائل فعالية، وإلزاما من الناحية القانونية، لمعالجة مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام، تقديرا لما بذلته من جهود رائدة لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية.

إن تزايد الصراعات العنيفة في جميع أنحاء العالم وارتفاع تكاليف الحياة البشرية يستدعيان جهدا أكثر تناسقا من جانبنا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه ومكافحه ذلك الاتجار والقضاء عليه. ولا تزال تلك الأسلحة تغذي الصراعات وتتسبب في المعاناة للآلاف. ويزداد الخطر الذي تشكله بسبب السهولة التي يمكن استخدامها بها، لا سيما في حال وقوعها في أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول.

التي تتدهور بسبب ممارسات الهيمنة من الدول التي تسعى إلى فرض نظرتها الخاصة للحالة السياسية العالمية. كما تستخدم خطابا عدائيا خطيرا وتهدد باستخدام القوة ضد الدول ذات السيادة وبتدميرها، في انتهاك لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهناك ضرورة، في خضم التهديدات الرئيسية للبشرية بسبب انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، لالتزام قوي من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب الصكوك القانونية الدولية.

وعلى الرغم من ذلك الهدف الحتمي، يساورنا قلق لأنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل جدا، على مدى العقود القليلة الماضية، في مجالي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، واصل المجتمع الدولي التشجيع على اعتماد التدابير المتعددة الأطراف التي تمكن البشرية من التحرر من خطر الأسلحة النووية. ومن ذلك المنطلق، ترحب فنزويلا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه. ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بوصفنا من الموقعين على ذلك الصك، على الانضمام إلى هذه الجهود الجماعية التاريخية.

فبالأسلحة النووية غير مقبولة أخلاقيا ويجب حظرها والقضاء عليها. وإزالتها التامة هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. فبعد اثنين وسبعين عاما بعد الهجمات المدمرة على هيروشيما وناغازاكي، ما من شيء يمكن أن يبرر حقيقة أن تظل البشرية تحت تهديد الأسلحة النووية وخطر استخدامها الفوري. ولتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبادر على وجه الاستعجال، من خلال ضمانات غير مشروطة وملزمة قانونا، إلى الامتناع عن استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبالمثل، يجب أن تعدل الدول الحائزة للأسلحة النووية عقائدها النووية، التي تشكل فيها الأسلحة النووية سمات رئيسية في استراتيجياتها الأمنية.

إنه لمن دواعي القلق فشل بعض الآليات في تحقيق نتائج مثمرة. إن الجمود الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح، الذي هو المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح للمجتمع الدولي، وإخفاق هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في تحقيق أي نتائج ملموسة، يعرض للخطر الجهود العالمية الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نزع السلاح. إن عدم التوصل إلى أرضية مشتركة للتقدم في مجال نزع السلاح أمر يستحق التفكير الجاد من جانب الدول الأعضاء.

وتعيد سري لانكا التأكيد على الحاجة إلى بذل جهود عالمية عاجلة وجماعية من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية، والحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وهناك حاجة ماسة إلى تعزيز تنسيق الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الأخطار التي تهدد الأمن الدولي جراء تلك الأسلحة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نزع السلاح. ويتطلع وفد بلدي إلى إجراء مداولات بناءة في هذه الدورة للجنة الأولى.

السيد مينديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): في البداية، نهنئكم نحن كذلك، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وكذلك نهنئ باقي أعضاء المكتب.

ونشيد بالسفير صبري بوقدوم على قيادته المقتردة للجنة الأولى في دورتها الحادية والسبعين. كما نثني على المنظمة غير الحكومية، الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، على نيلها جائزة نوبل للسلام لإسهامها في مجال نزع السلاح النووي.

وتؤيد فنزويلا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

إن أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة تجري في بيئة دولية تتسم بعدم اليقين وحالات الأزمات في مناطق مختلفة من العالم،

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن تعددية الأطراف هي الطريقة الأشمل والأكثر فعالية لتحقيق نزع السلاح النووي. ونرحب بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ونؤيد قرار الجمعية بأن تعقد مؤتمرا رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨. ويحدونا الأمل في أن يفضي المؤتمر إلى نتيجة إيجابية من أجل السلام والأمن الدوليين.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة.

وتؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2)، وتكرر التزامها الراسخ بتعددية الأطراف، ولا سيما المبادرات الجماعية في مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

و مرة أخرى، تدين إسبانيا بقوة التجربة النووية التي أجريت في ٣ أيلول/سبتمبر وعمليات إطلاق القذائف التسيارية العديدة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن. إن برنامج القذائف التسيارية النووية الكوري الشمالي يشكل تهديدا خطيرا جدا للسلام والأمن الدوليين وللاستقرار في شمال شبه الجزيرة الكورية. ويدعو وفد بلدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى القضاء على التحدي الذي تشكله على المجتمع الدولي، وإلى أن تتخذ خطوات ملموسة للحد من التوترات وإلى أن تعلن وقفها غير مشروط للتجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية. فيمكن لذلك أن يمهّد السبيل إلى مفاوضات موضوعية تفضي إلى النزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق.

وتعيد إسبانيا التأكيد على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم

ونتطلع إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن استخدام الحالة الأمنية المعقدة ذريعة للتغاضي عن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في السابق بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى الحد من الأسلحة النووية، ومن ثم القضاء عليها، بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

ويحدونا الأمل في أن يتحقق الهدف المعلن المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥. وندعو إلى التنفيذ المتوازن وغير المشروط للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما احترام الحق السيادي للدول في تطوير الطاقة النووية. وكذلك نؤكد على أهمية وضرة التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من دون تأخير أو شروط، من أجل كفالة التعجيل ببدء نفاذها. ونرفض رفضا قاطعا جميع التجارب النووية، بما في ذلك التجارب دون الكتلة الحرجة لأغراض تطوير وتحديث الترسانات النووية.

ويشكل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مسألة ذات أولوية على جدول أعمال نزع السلاح النووي. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تعزيز الإطار القانوني القائم لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ويشكل مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين أساسا جيدا لبدء المناقشات والمفاوضات المقبلة بشأن تلك المسألة. وتدين فنزويلا مرة أخرى استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بصرف النظر عن استخدامها أو مكان استخدامها. وتؤيد فنزويلا الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة تأييدا تاما. أننا ندين الهجمات الكيميائية التي يرتكبها تنظيم داعش في العراق وسورية. ونشدد على حاجة جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونشيد بالاتحاد الروسي على إنجاز التدمير المتحقق منه لترساناته من الأسلحة الكيميائية.

ومع ذلك، فإنها لا تتشاطر الآراء التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية مؤخرًا. وترى إسبانيا أن من الضروري المضي قدماً بعملية نزع السلاح النووي التي تشمل المسائل الأمنية في إطار معاهدة عدم الانتشار إلى جانب اتخاذ المبادرات الملموسة والواقعية بدعم من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن يكون التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى الخطوات الحاسمة في المضي قدماً بعملية نزع السلاح. وعليه، نحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، وخاصة دول المرفق ٢ على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

وينبغي أن يكون منع الجهات من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من أهم الأولويات التي يجب أن تركز عليها جهودنا. وترحب إسبانيا باتخاذ مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦) الذي يسعى إلى تعزيز آليات التنفيذ والمساعدة والتنسيق، فضلاً عن التشجيع على زيادة إشراك المجتمع المدني بغية تحقيق الأهداف المبينة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وقد أكد إحياء الذكرى السنوية العشرين لإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٠ نيسان/أبريل أهمية تلك المنظمة. وتدين إسبانيا استخدام أي من المواد الكيميائية سلاحاً من أية جهة كانت وفي ظل أي ظرف من الظروف. وتجب إدانة ما أكدته بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من استخدام السارين، بوصفه من عوامل الأسلحة الكيميائية، في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل بأشد العبارات. وسيكون العمل الذي يؤديه خبراء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أساسياً لتحديد المسؤولين عن ذلك ومنع مرتكبي الجرائم المماثلة من الإفلات من العقاب. ويجب أن يستمر عمل الآلية وينبغي أن

الانتشار والأساس للدفع قدماً بعملية نزع السلاح النووي وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونشيد بالأجواء البناءة التي انعقد فيها الاجتماع الأول للجنة التحضيرية. ونأمل أن يسود هذا الجو نفسه في الاجتماعات المقبلة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠. وترحب إسبانيا بتنفيذ الاتفاق النووي بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران. فتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الفصلية تؤكد الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني.

ويؤسفنا أنه لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط. ونعيد تأكيد دعمنا لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والاتفاقات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إننا نشجع جميع الأطراف على إبداء إرادة سياسية حقيقية للانخراط في حوار والتوصل إلى توافق في الآراء يسمح بعقد مؤتمر تمثل فيه جميع دول المنطقة، في أقرب وقت ممكن.

إن إسبانيا دولة غير حائزة للأسلحة النووية ونصير قوي لنزع السلاح النووي. وندعو الدول التي لديها ترسانات كبيرة من الأسلحة النووية إلى البرهنة على تحليها بروح المسؤولية والتحرك صوب الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ونعرب عن تأييدنا القوي لمؤتمر نزع السلاح في جنيف، بوصفه الجهاز الوحيد المنشأ للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونأسف لاستمرار الجمود في المؤتمر، الذي استمر لسنوات عديدة، ولعدم إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمعاهدة المستقبلية لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وإسبانيا على إلمام تام بالمناقشات التي دارت حول الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من كفاءة وحنكة سيقودان أعمال اللجنة إلى أفضل النتائج. كما لا يفوتني أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

كما أود أن أعبر عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن، باسم مجموعة الدول العربية؛ والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر (A/C.1/71/PV.2).

تؤكد ليبيا من جديد احترامها لجميع تعهداتها بمقتضى الصكوك الدولية التي صدقت عليها، والخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وهي تعمل مع المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وخلق مناخ ملائم لإحراز التقدم المطلوب في القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل في كل مكان. وفي هذا الإطار، ترى ليبيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وإننا ملتزمون بالكامل بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار بجميع ركائزها المترابطة الثلاث وهي: عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

لا يمكن ضمان عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية إلا من خلال التخلص الكامل من هذه الأسلحة، غير أن ذلك لا يبدو قريب المنال. ومع ذلك، ما زال يراودنا الأمل بسبب بعض المبادرات التي تخلت من خلالها بعض الدول عن أسلحتها وبرامجها النووية. وفي هذا الصدد، يطالب وفد بلادي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بضرورة وضع برنامج للقضاء على ترساناتها النووية ووقف جميع أنواع التطوير لتلك الأسلحة، حتى نضمن التزام جميع الدول بمعاهدة عدم الانتشار النووي.

يكون رادعا. وبالتالي، يجب على مجلس الأمن تحمل مسؤوليته وأن يتصدى لذلك بحزم.

ويكتسي التحدي المتمثل في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الاتجار بها بصورة غير مشروعة أهمية خاصة بالنسبة لإسبانيا. فهي الصلة المشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، علاوة على كونها الأسلحة الرئيسية المستخدمة في النزاعات اليوم. وينبغي ألا تغفل اللجنة الأولى عن هذا التحدي لما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية مروعة على مجتمعاتنا. وترتكز الجهود الدولية الرامية إلى تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أربع مبادرات معلومة بالنسبة للجنة. وتدعو إسبانيا جميع الأعضاء إلى المشاركة في هذه المبادرات مع التركيز بصفة خاصة على ضمان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه المتوقع عقده في عام ٢٠١٨. وينبغي أن يسفر المؤتمر عن مبادرات ومشاريع ملموسة. وأخيرا، أعتقد أن من شأن اتباع نهج جنساني في خطة عمل نزع السلاح في إطار اللجنة الأولى أن يوفر فرصا مواتية. ولا بد لي من القول إنني لا أرى، للأسف، سوى عدد قليل جدا من النساء في هذه المجالات. فالرجال هم الذين يهيمنون على هذه المنتديات. وبوسعي أن أقول أن إسبانيا تعد أحد البلدان الرائدة في مجال مشاركة المرأة في خطط العمل هذه، وخاصة خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وختاماً، يحدوني الأمل في أن تتمكن اللجنة الأولى خلال الأسابيع القليلة المقبلة من إجراء مناقشات صريحة تمكن الدول الأعضاء من التقارب على نحو أوثق وبناء مزيد من الثقة فيما بينها.

السيد المجري (ليبيا): بداية، اسمحوا لي أن أضم صوتي للذين سبقوني في تهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة،

إن العمل على تخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل هو السبيل الوحيد لإقامة نظام عالمي خال من الأسلحة الفتاكة، وعلى رأسها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وفي إطار العمل لتخليص البشرية من هذه المخاطر، فقد نفذت بلادي التزاماتها وبمقتضى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، حسب الخطة المنبثقة عن برنامج ليبيا الخاص بتدمير جميع أسلحتها الكيميائية. وقد تم التحقق من ذلك من قبل مفتشي الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي الختام، تؤكد ليبيا أن التعاون الدولي المتعدد الأطراف، وتوفر الإرادة السياسية الجادة عنصران أساسيان للمضي قدما وبفاعلية لتحقيق أهداف نزع السلاح المتمثلة في إرساء دعائم الاستقرار والطمأنينة في مختلف ربوع العالم بما يحقق التنمية والازدهار والرفاهية لجميع الشعوب.

السيد خيمينيث (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد نيكاراغوا أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة، ويتمنى لكم كل النجاح في عملكم. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

وبالرغم أن هذه لحظة حاسمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فأنا ما زلنا نعيش في عالم ينفق فيه أكثر على تطوير وتحديث واختبار الأسلحة بجميع أنواعها، وأقل على تعزيز الحياة والتنمية المستدامة فيما بين شعوبنا. وفي حين يعاني الملايين من آثار الأزمات العديدة التي تؤثر علينا - الاقتصاد والفقر والجوع والأمراض القاتلة - استمعنا إلى رئيس الجمعية العامة نفسه يشير إلى تزايد الإنفاق العسكري العالمي بأرقام فلكية. ويجب علينا إنهاء ذلك الاتجاه الخطير وتوجيه جهودنا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتالي إلى تحقيق السلام.

ويرحب وفد بلادي بمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدها ١٢٢ دولة في ٧ تموز/يوليه وفتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وقام عدد من الدول بالتوقيع عليها، ومن ضمنها بلادي. ونحث الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة أن تقوم بذلك حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

من المؤسف أنه على الرغم من السعي الحثيث لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، فإن خيبة أمل كبيرة قد أعقبت مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ بسبب عدم توصل المؤتمر إلى توافق في الآراء، ولم تصدر عنه وثيقة ختامية بسبب الخلاف حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهو ما يدعو إلى الشك في جدية بعض الدول إزاء إنشاء هذه المنطقة، بالرغم من أن القرار الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ الخاص بإنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية يُعدُّ أساسا للتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

إن إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية شرط لا غنى عنه من شروط الاستقرار في المنطقة. كما أنه يعتبر أساسا لبناء الثقة. عليه، فإن ليبيا تطالب بالتخلص من كافة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وإخضاع جميع المرافق النووية للرقابة والتفتيش الدوليين، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار وقرارات الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤ وقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ١٩٩٦ التي حثت من خلالها جميع الأطراف على النظر في اتخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ودعتها إلى الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع أنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما طالبت دول المنطقة بالالتزام بإجراء مفاوضات بحسن نية واختتامها على نحو يفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة.

وبخاصة التنفيذ الفوري للمعاهدة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزام الثابت لتلك الدول بالتفاوض على تدابير فعالة بشأن نزع السلاح العام تحت رقابة صارمة وفعالة وكاملة.

ونرحب أيضا بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، سيعقد في عام ٢٠١٨، من أجل إعادة النظر في التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي ولتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤيد الجهود الرامية إلى تحديد أولويات الشواغل الإنسانية حيال استخدام الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمؤتمرات الثلاثة المعقودة في أوصلو وناياريت والمكسيك وفيينا.

ونؤيد أيضا التفاوض بشأن معاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتلتزم نيكاراغوا وروسيا بمبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وكما نفضل كل عام سنشارك في تقديم مشروع قرار بنفس الهدف.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية لها أهمية خاصة. ونعتقد أن التجارب النووية لا تسهم بأي شكل من الأشكال في تحقيق السلام الدولي. ويجب إدانتها. ومن خلال الحوار والمفاوضات، نعتقد أنه من الممكن إيجاد حل سياسي وسلمي لهذه الحالة العسكرية الخبيثة. وسيؤدي الحل إلى إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وسيتيح إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وتحقيق السلام فيها.

وندين استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونحن ملتزمون التزاما راسخا باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وبالامتثال الصارم لأحكامها.

ويلتزم بلدي واتخذ التدابير المناسبة لمنع ومكافحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وأدجنا برنامج العمل المتعلق

وما فتئت نيكاراغوا تشير دائما إلى أنه ثمة حاجة ملحة لمواصلة طريق نزع السلاح الكامل، الذي يشمل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على السواء، التي ينتهك استخدامها المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، وقعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية، مع الأخذ في الاعتبار الفتوى الصادرة عام ١٩٩٦ من محكمة العدل الدولية، التي تنص على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن الضمان الوحيد لمنع استعمال أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستعمالها ومنع انتشارها ووصولها إلى جهات فاعلة من غير الدول هو القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية. ونيكاراغوا تؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكن تعزيز نظام عدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خطوة هامة في تحقيق نزع السلاح النووي. ونكرر تأكيد أهمية معاهدة ثلاثيولكو التي جعلت من منطقتنا منطقة سلام، كما أعلنتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة.

وفي هذا الصدد، نأسف لعدم عقد مؤتمر دولي في ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونكرر التأكيد على أن المؤتمر هو عنصر أساسي من نتائج المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ونحث الأطراف على عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وتولي نيكاراغوا اهتماما خاصا للامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، بوصفها صكا دوليا ملزما قائما على توافق الآراء في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ملموسة،

السيد محمد (السودان): يطيب لي في البداية أن أهنيكم على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة وأن أهني بقية أعضاء المكتب. ونثق في أن خبرتكم الثرية ستقود فعاليات هذه اللجنة إلى النجاح.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة للممثل الدائم للجزائر على جهوده المقدرة في إدارة أعمال اللجنة السابقة في الدورة الحادية والسبعين.

كما أرجو أن أضم صوتي للبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. والبيان الذي أدلت به نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ والبيان الذي أدلى به اليمن، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/72/PV.2). وأؤكد لكم أن وفد السودان سينخرط بصورة إيجابية وفعالة في مداورات هذه اللجنة.

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. فقد كان من أوائل الدول التي انضمت إلى الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقيادة جهود معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا المعروفة بمعاهدة بليندابا. إلى جانب انضمام السودان إلى لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية التي انضمنا إليها في عام ٢٠٠٤. كذلك استضافت عاصمة بلدي الخرطوم المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقد خرج ذلك المؤتمر بتوصيات مهمة، من قبيل التوصية الخاصة بجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة، والتشديد على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط، وذلك من دون المساس بحقوق الدول الكاملة والمشروعة وغير القابلة للتصرف فيما يتعلق بالاستفادة من التقنيات النووية والكيميائية والتنمية. انطلاقاً من هذه المبادئ جاءت مشاركة بلادي في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً

بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في تشريعنا الوطني من خلال القانون ١٥١٠. وأمن المواطنين والأمن البشري من مواطن القوة الرئيسية في نيكاراغوا. ولذلك وضعت سلسلة من السياسات والبرامج المحددة لمكافحة الآفات الحالية للإرهاب والجريمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة والاتجار بالأشخاص، من بين أمور أخرى. وقد أسفرت تلك الإجراءات عن نتائج إيجابية للغاية. العمل مع الشعب أدى إلى شراكة ناجحة تجعل نيكاراغوا واحدة من أكثر البلدان أمناً ولا يمكن اختراقها للجريمة المنظمة في منطقتنا. كما مكنتنا ذلك من تعزيز أمننا وتحقيق نتائج إيجابية بينما نقوم بمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وثقافة العنف. ولذلك تشير العديد من دراسات الأمم المتحدة إلى أن نيكاراغوا هي واحدة من البلدان الستة التي تشهد أعلى مستويات من أمن المواطن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلد الأكثر أماناً في أمريكا الوسطى. ونكرر التأكيد على ضرورة المساعدة والتعاون الدوليين من أجل النجاح في تنفيذ برنامج العمل.

ونيكاراغوا ترحب بإعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام والذخائر العنقودية. وتتولى نيكاراغوا الرئاسة المؤقتة للدورة الحالية لاتفاقية الذخائر العنقودية وستعمل على تحقيق عالميتها. ونعتقد أيضاً أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة يجب أن يكون متوافقاً تماماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما ينبغي مناقشة تلك المسألة في الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان إحراز تقدم في الالتزام بالقضاء على الترسنات النووية في جميع أنحاء العالم وتوجيه مواردها الهائلة للقضاء على الفقر.

وفي الختام، ذكر الكثيرون منا حالة الجمود في آلية نزع السلاح. لكننا لم نتمكن من حل المشكلة الحقيقية المتمثلة في عدم توافر الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إيماننا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الحدود والإرهاب وتجارة المخدرات.

في ذلك الصدد، يبذل السودان جهودا متعددة الجوانب في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد). وكان آخر هذه الجهود استضافة السودان في عام ٢٠١٣ حلقة العمل الإقليمية عن محاربة الأسلحة والصغيرة والخفيفة. علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها. إننا إذ نستعرض هذه الجهود، إنما نؤكد أيضا أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من الدول المصنعة في المقام الأول، وليس في الدول المتضررة من تلك الظاهرة فحسب. مع التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول حتى لا يقع السلاح في أيدي الجماعات والأفراد بدون أي ضوابط. كذلك تبذل حكومة بلادي جهودا مقدرة في سبيل مكافحة الألغام الأرضية وإزالتها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لإزالة الألغام، حيث ستثمر الجهود التي انتظمت وخطة السودان لمكافحة الألغام عن إعلان كامل ولايات شرق السودان الثلاث مناطق خالية من الألغام الأرضية بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

تسعى بلادي أيضا إلى تحقيق التزامات معاهدة أوتوا خلال الإطار الزمني المحدد لها في عام ٢٠١٩، في حالة توفر الدعم اللازم لها من المجتمع الدولي. وهنا لا بد من الإشادة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لإزالة الألغام بجانب عدد من الدول الصديقة والشقيقة.

في الختام، أعلنت الحكومة السودانية في بداية هذا العام حملة لجمع السلاح من أيدي المواطنين ضمن حزمة من الإجراءات التي اتخذت لمعالجة جذور الصراع في دارفور التي عانت كثيرا

لحظر الأسلحة النووية الذي أنتج معاهدة حظر الأسلحة النووية والتي نعتبرها أساسا قويا ومنطلقا للقضاء على التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية جمعاء والتي نرجو أن يتم التوقيع عليها قريبا.

إن بلادي، إيماننا منها بأهمية نزع السلاح النووي وإنشاء مناطق منزوعة السلاح، نطالب بالإسراع بعقد المؤتمر الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تنفيذًا لقرار مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، ومشاركة جميع الدول في الشرق الأوسط في هذا المؤتمر. وفي ذلك السياق، نؤكد أهمية إخضاع جميع المرافق النووية في منطقة الشرق الأوسط في نظام الضمانات الشاملة للوكالة للطاقة الذرية، الأمر الذي يؤكد حتمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي. كما نذكر بأن المتغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم اليوم، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، تؤكد أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي يتمثل في تفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف، وفي مقدمة ذلك يأتي انعقاد المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط.

إن موضوع الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والخفيفة يحتل مكان الصدارة في أولويات الحكومة السودانية، فبلادي شأنها شأن العديد من بلدان العالم تعاني من هذه الظاهرة، حيث ارتبط ذلك في كثير من الأحيان بأبعاد اقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر طبيعية مثل تغير المناخ والجفاف والتصحر، واحتدام التنافس على موارد الماء والكأ، مما جعل اقتناء السلاح جزءا أصيلا في سلوك بعض القبائل والمجموعات السكانية لإظهار قوتها وحماية مكتسباتها، الذي يجعل مهمة نزع السلاح والسيطرة عليه في غاية الصعوبة. إن السودان يدرك أكثر من غيره مدى مخاطر هذه الظاهر وضرورة استئصالها. لذلك ظل حاضرا وفاعلا في جميع المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني

”إن جمهورية هايتي تؤيد تأييدا كاملا أي مبادرة من شأنها أن تحد من التوترات الدولية وتفكك الأزمات وتحقق التسويات السلمية للمنازعات. تبين لنا الخاتمة الناجحة للصراع الكولومبي المسلح عن طريق التفاوض بأن المواجهات المسلحة والعنف الأعمى ليست قادرة دائما على حسم المنازعات.“ (A/72/PV.11، صفحة ٤)

ويأمل الرئيس بأن تصبح الجهود التي يبذلها المجتمع الكولومبي بعد أكثر من ٥٠ عاما من الصراع المميت مثالا تحذري به الأطراف المتنازعة.

وجميعنا مدعوون إلى السعي لتحقيق التقدم بشأن قضية الأمن البشري من خلال طرح توصيات متسقة. ويشمل نزع السلاح أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على حد سواء، التي تزرع في العديد من الجوانب بذور الموت والدمار. ولا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين بقوة السلاح. وعلاوة على ذلك، فإن صنع الأسلحة المدمرة المتزايدة التطور ونشرها واستخدامها يزيد التوترات الدولية ويهدد فرص السلام والأمن الدولي. وسيواصل وفد بلدي دعم الجهود الدولية الرامية إلى حظر تلك الأدوات المخيفة والتخلص منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيساعد على تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها وتكنولوجيا التصنيع ذات الصلة.

ويشدد وفد بلدي على الخطر الذي يشكله انتشار الأسلحة، وانتشار الأسلحة التقليدية واستخدامها بشكل جامح. وتؤثر هذه الحالة تأثيرا كبيرا على العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان المتأثرة بالنزاعات. وهذه الأسلحة هي الأدوات الرئيسية المستخدمة لارتكاب الجرائم والإخلال بالنظام العام. وبلدي عازم على الاضطلاع بالجهود الوطنية في دعم كامل لجميع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية للقضاء على الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة. ولضمان

من انتشار الأسلحة في أيدي المواطنين، فقد التزمت جميع ولاية دارفور بهذه الحملة، وبدأت في مرحلتها الأولى بالجمع الطوعي ورفع درجة الوعي، والتحفيز على تسليم السلاح إلى السلطات المختصة، ومن ثم تنتقل إلى المرحلة الثانية، وهي فرض سلطة القانون في جمع الأسلحة والذخائر وإنفاذ أحكام قانون الأسلحة والذخائر على كل من يخالفه، وفي هذا الخصوص، ترجو الحكومة السودانية أن تجد الدعم من المجتمع الدولي في معالجة هذه الظاهرة التي تؤثر بصورة كبيرة على الأمن والاستقرار في البلاد.

السيد سانت - هيلير (هايتي) (تكلم بالفرنسية):
سيدي، أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب لكم عن كل النجاح في أعمال اللجنة الأولى.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/72/PV.2). أدلي الآن ببضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

نجتمع مرة أخرى لتناول المسائل الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. تتعقد جلستنا في وقت يسود فيه التوتر البيئية الدولية، وتوجد معاناة يعجز عنها الوصف، وحالات أمنية طارئة ناشئة عن الإجحاف المتزايد، واستمرار النزاعات والإرهاب والاستخدام العشوائي للأدوات التي تنشر الموت والدمار. يتطلب الأمن الدولي استمرار جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويتطلب أيضا توفر الإرادة السياسية والتزام جميع الدول بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

تؤيد بلادي بقوة الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز نزع السلاح والأمن الدولي، وهي جهود أصبحت الآن لازمة أكثر من أي وقت مضى. وفي ذلك الصدد، أود أن أقتبس فقرتين من البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد جوفينيل موييز، في المناقشة العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر.

الدولي - ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ينتظر بلدي بدء نفاذها السريع بفاغ الصبر.

إن جمهورية هايتي جزء من أول منطقة في العالم خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة ثلاثيولوكو، التي تم التصديق عليها بالإجماع. ولهذا السبب تواصل هايتي تأييد جميع المبادرات الرامية إلى حماية عاملنا من خطر الأسلحة النووية. فالانتشار المفرط لهذه الأسلحة وتحديثها يؤديان إلى قدر متوازن من المعاناة والدمار والموت. وعلى الرغم من النهج المختلفة التي تتبعها العديد من الدول استجابة لمتطلبات البيئة الأمنية الدولية، فإننا نؤكد على أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار العالمي وتوطيده إلا باحترام جميع الدول الدقيق للالتزامات الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل.

ويأمل وفد بلدي أن يساعد عملنا على النهوض بقضية الأمن الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نضع في الاعتبار أن الأمن الدولي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة، ونزع السلاح، وتحديد الأسلحة، ومكافحة الإرهاب وتمويله. ويمكن تحقيق كل شيء من خلال العمل معاً واحترام الشواغل المشروعة للجميع، بروح من التوافق في الآراء من أجل تحقيق عالم موحد ينعم بالرخاء والأمان والاستقرار.

السيد أوكايتي (غانا) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي للمتكلمين السابقين في تهنئتكم بحرارة، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم الذي تستحقونه بجدارة. ولدينا ثقة في قيادتكم القديرة في توجيه جدول أعمال اللجنة الأولى لتحقيق نتيجة ناجحة. ونود أن نؤكد لكم على دعمنا وتعاوننا في أداء مهامكم الشاقة.

وتؤيد غانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.2).

النظام العام وحماية البلد، اتخذت حكومة هايتي مجموعة من التدابير الرامية إلى بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، بغية إنشاء عنصر عسكري مهمته تركز على التنمية، وبما يتماشى مع أحكام دستور البلد.

ونرحب بالجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن جميع الأحكام التي وضعتها الجماعة الكاريبية لمكافحة الجريمة في بلدان المنطقة دون الإقليمية. ونرحب باهتمام بالتوصيات التي قدمتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن وجود تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

إن أسلحة الدمار الشامل تشكل أخطر تهديد للأمن الدولي وهي مصدر قلق متزايد. ولا تزال هناك ثغرات عديدة في الجهود الرامية إلى حظر تلك الأسلحة والحد منها. ويتمثل هدفنا في اللجنة في اعتماد أفضل التوصيات، بغية حظر هذه الأسلحة والتخلص منها بصورة تدريجية، تمسحياً مع أحكام الصكوك الدولية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي هذا الصدد، فقد قال رئيس هايتي إن

”جمهورية هايتي ما فتئت تعرب عن رفضها لانتشار الأسلحة النووية، وتدين بشدة أي توتر ناجم عن الرغبة في حيازة الأسلحة النووية وإنتاجها“ (المرجع نفسه).

إن التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية واستخدام الأسلحة المحظورة انتهاكات صارخة وغير مقبولة للمعايير الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذه الانتهاكات تعمل دون داع على تأجيج التوترات بين الدول، وتفاقم حالات الطوارئ الإنسانية، وتشكل تهديداً خطيراً لعاملنا. وكلنا نتساءل عما ستكون عليه النتائج. ولهذا السبب يجب علينا جميعاً أن نتحمل مسؤولياتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار

ونشعر بالتشجيع إزاء النجاح في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ثم فتح المعاهدة للتوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وقد شاركت غانا بنشاط في عملية التفاوض، وانضمت إلى دول أعضاء أخرى في اعتماد هذا الصك القانوني الهام، بهدف تسريع جهودنا الجماعية نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. بل إن غانا كانت من بين أول البلدان التي وقعت على المعاهدة عندما فُتح باب التوقيع عليها. ومما لا شك فيه أن اعتماد المعاهدة يمثل تقدماً هاماً نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتسريع الوتيرة البطيئة لآلية نزع السلاح النووي، التي تعاني من حالة جمود على مدار عقود من الزمن. وقد أصبحت المعاهدة جزءاً لا يتجزأ من الخطاب العام في مجال نزع السلاح وهي تعزز أهداف معاهدة عدم الانتشار في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تنضم إلى المعاهدة، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

مما يثير القلق أن مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، لا يزال في حالة جمود منذ بضع سنوات حتى الآن ولم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، وبالتالي لم يشرع في إجراء مداولات موضوعية. ونحث مرة أخرى مؤتمر نزع السلاح على إظهار القيادة والاضطلاع بالمهام المسندة إليها، مع مراعاة المصالح الأمنية العامة لجميع الدول.

ونسلم بالإسهام الهام لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نزع السلاح العام والكامل. وعلى وجه الخصوص، نرحب باعتمادها الناجح بتوافق الآراء مؤخراً لتقارير واستنتاجات وتوصيات فريقها العامل الثاني بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ومع ذلك، فمن المؤسف أنه لم يتسن بلورة توافق في الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بتحقيق هدف نزع

تري غانا أن اللجوء لتعددية الأطراف لمعالجة مسائل نزع السلاح على الصعيد العالمي أمر حيوي لتحقيق عالم أكثر سلامة وأمنًا. وهذا أمر بالغ الأهمية في ضوء التحديات الحالية التي تواجه السلم والأمن، بما في ذلك تزايد خطر الإرهاب والتهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وما برح القضاء على الأسلحة النووية مدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشائها، إلا أن تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه دولياً، على النحو المتوخى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد استعصى علينا.

ومما يثير القلق أنه على الرغم من النظام النبيل المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعديد من التدابير المبتكرة التي أدخلت عليه لتعزيز نزع السلاح النووي وجدول أعمال عدم الانتشار، فإن المعاهدة تتعرض باستمرار لإعادة التفسير ولشروط أخرى. ونشعر بنفس خيبة الأمل إزاء إخفاق الاجتماع الأول، الذي عُقد في فيينا في هذا العام، للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ في إصدار وثيقة ختامية بتوافق الآراء. ويمكن القول بأن هذا التطور هو شهادة على الافتقار إلى حسن النية لدى بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التزاماتها نحو عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

إن تقاعس الدول الحائزة للأسلحة النووية عن حل خلافاتها يجب أن يدفعنا بصورة جماعية إلى البحث عن نهج جديدة ومبتكرة لتضييق هوة الخلافات وبناء الثقة والشفافية في المستقبل. وتشعر غانا بالتفاؤل إزاء أن زيادة المشاركة الإيجابية وتنفيذ جميع التدابير المتفق عليها والالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستساعد على تعزيز الهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل.

يشكل النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المفرط وإساءة استعمالها في مناطق كثيرة من العالم تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. ويساورنا القلق إزاء آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتكديسها وانتشارها بلا ضوابط في أنحاء كثيرة من العالم، ولا سيما في أفريقيا. ولذلك، لا تزال غانا ملتزمة بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى تنفيذها الكامل والفعال. وقد برهننا على التزامنا بالحد من انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استعمالها، وبخاصة من خلال تدمير أكثر من ٣٠٠ ١ من الأسلحة غير المشروعة في عام ٢٠١٦ واستمرار الحملة الرامية إلى التصدي لتصنيع الأسلحة محليا وللإتجار بها عبر حدودنا.

وتؤيد أيضا الدول الأعضاء الأخرى في التنويه بالإسهام الهام لمعاهدة تجارة الأسلحة منذ دخولها حيز النفاذ والانعقاد الناجح للمؤتمر الثالث للدول الأطراف فيها، والذي عُقد في جنيف في أيلول/سبتمبر. فمعاهدة تجارة الأسلحة هي في الواقع إنجاز كبير وخطوة هامة في تعزيز الأمن وتحسين المساءلة والمسؤولية والشفافية في عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ونكرر دعوة المجموعة الأفريقية لجميع الدول الأعضاء إلى دعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وتقديم المساعدة التقنية والمالية والمادية إلى البلدان النامية لتمكيننا من الوفاء بالالتزامات الواردة في المعاهدة وتنفيذها.

في الختام، أود الإشارة إلى أن الرغبة المستمرة في الأسلحة واستمرار الاعتماد عليها في المذاهب الأمنية لبعض الدول الأعضاء لا يهددان مستقبل البشرية فحسب، ولكنهما يخرماننا أيضا من الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وإذ تعبر عن هذا الرأي في سياق أهداف التنمية المستدامة، فإن غانا تنضم

السلح النووي وعدم انتشاره خلال دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٧، وهو ما يبين بدرجة أكبر الجمود في مفاوضات نزع السلاح، وبخاصة غياب الالتزام والإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء بخصوص التزاماتها.

وتعتقد غانا أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية أمر سيكون في مصلحتنا الجماعية. ولذلك، نحن ملتزمون بالحفاظ على منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، لا سيما بموجب معاهدة بليندابا، التي تعيد تأكيد مركز القارة الأفريقية بوصفها منطقة من هذا القبيل. ولهذا السبب، جرى مؤخرا نقل اليورانيوم العالي التخصيب من مفاعل المصدر النيوتروني الصغير في غانا خارج البلد إلى الصين، وهو ما يشير إلى انتهاء عملية إزالة مثل هذه المواد من شواطئنا. ونشدد على الإسهام الهام للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونحدد دعوتنا لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما دول الشرق الأوسط، إلى مواصلة المشاركة البناءة في الجهود الرامية إلى كفالة إخلاء هذه المنطقة من الأسلحة النووية.

وتؤيد غانا الرأي القائل بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية شرطان لازمان لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونرحب بالتقرير التوافقي لـ"فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة" (انظر A/70/81)، والذي نرى أنه يشكل أساسا للمفاوضات المقبلة بشأن معاهدة محتمة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو ما يُفضل من الناحية المثالية أن يتم برعاية مؤتمر نزع السلاح. كما نرحب بعقد الاجتماع الوزاري التاسع للمعاهدة، والذي عقد في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر، ونحدد دعوتنا لدول المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى الإسراع في عملية التصديق.

الجماعي لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وجعل العالم مكانا أكثر أمنا للعيش فيه. ونحن نشهد أكثر من أي وقت مضى زيادة مفرقة في عدم الاستقرار وانعدام الأمن والتطرف العنيف، الأمر الذي يتسبب في دمار يفوق الوصف وفي تشريد المجتمعات المحلية وارتكاب انتهاكات جسيمة للحقوق الإنسانية والحريات الأساسية للأبرياء، ولا سيما المدنيين. ولذلك، لا تزال بوتسوانا تشعر بقلق بالغ إزاء هذه التهديدات الخطيرة للسلام والأمن الدوليين في العديد من أنحاء العالم، والتي يمكن القول بأنها تمثل التحدي الأكبر للتنمية البشرية.

لا تزال بوتسوانا أيضا تشعر بقلق عميق إزاء انتهاك كوريا الشمالية للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بلا هوادة من خلال الاستمرار في تجارب قذائفها التيسارية. إن هذه الأعمال من جانب كوريا الشمالية لا تشكل تهديداً للأمن في شبه الجزيرة الكورية فحسب، ولكن أيضا في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، بل وفي العالم بأسره. ولذلك، ناشد المجتمع الدولي أن يعمل بشكل موحد وأن يتخذ إجراءات حاسمة وعاجلة، من شأنها أن تكفل التزام كوريا الشمالية بقيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويعرب وفد بلدي مجددا عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية. والوضع الراهن يمكن أن يعزى جزئيا إلى تردد وعدم تعاون بعض الدول الأعضاء التي تمتلك هذه الأسلحة وتعتبرها جزءا لا يتجزأ من الهيكل الدفاع الاستراتيجي لديها.

ولذلك، فإننا نشارك الوفود الأخرى في التأكيد على الرأي القائل بأن القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد ونرحب بمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت مؤخرا، وبهدفها النهائي المتمثل في القضاء التام على تلك الأسلحة. كما ناشد الدول التي لم تشارك في

إلى الدعوات السلمية المطالبة بإجراء استعراض أساسي وحوار لمناقشة الصلات بين نزع السلاح والتنمية، فضلا عن الإنفاق العسكري العالمي المفرط حاليا.

السيد نتواغي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ويؤكد لكم وفد بلدي دعمنا وتعاوننا الكاملين لكم في الاضطلاع بهذه المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في توجيه مداورات اللجنة.

وفي نفس السياق، يفتنم وفد بلدي هذه الفرصة لشكر سلفكم، سعادة السيد صبري بوقدوم، سفير الجزائر ومثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، على قيادته الممتازة للجنة خلال الدورة الحادية والسبعين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/72/PV.2).

أود أن أبدأ بياني المقتضب بالتأكيد من جديد على الأهمية التي توليها بوتسوانا للمبادئ والقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن مسألة نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين ينبغي أن تستمر في احتلال مكانة بارزة على جدول أعمال الأمم المتحدة مادام لم يتحقق السلام والاستقرار. وبينما نواصل تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن هدفنا الرئيسي للتنمية والرخاء المطردين للبشرية يجب أن يظل دائما هو الحفاظ على السلام والسلامة والأمن كشروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وكما جرت العادة الآن، فإننا نجتمع في هذا الوقت من العام لتقييم ما يحدث في جميع أنحاء العالم على صعيد السلام والأمن. ومن المؤكد أننا لا نزال نواجه تحديات في مسعانا

التحقيق الكامل لأهداف برنامج العمل. ومع ذلك، فإن ذلك ليس مشكلة مستعصية إذا كانت هناك وحدة الجهود والتعاون والتبادلات التقنية المحدية.

وفي هذا الصدد، ناشد الشركاء المتعاونين معنا توفير الوسائل التقنية والمالية وبناء القدرات لمن هم في حاجة إليها حتى يتسنى لنا الاستفادة إلى أقصى حد من برنامج العمل والصكوك المرتبطة بها. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في عام ٢٠١٨، الذي ستناقش فيه مسائل مثل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

وأخيراً، تؤكد بوتسوانا مجدداً دعمها للاستخدام السلمي للطاقة النووية واستكشاف الفضاء الخارجي لصالح البشرية. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء تسليح ذلك الفضاء واستغلاله المفرط. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى وضع معايير وتدابير فعالة لتنظيم الأنشطة في الفضاء الخارجي.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يعبر وفد نيوزيلندا عن أطيح تمنياته لكم، سيدي الرئيس، وأتم تقودون اللجنة الأولى هذا العام في تقييمها السنوي للتطورات المتعددة الأطراف في سياق نزع السلاح والأمن الدولي.

وللأسف، خلال السنوات الأخيرة، أصبحنا في هذه اللجنة معتادين على قلة العناصر الإيجابية التي يمكننا استعراضها فيما يتعلق بأعمال مؤتمر نزع السلاح. وفي الواقع، منذ عقود والمؤتمر عاجز عن الوفاء بولايته والمضي قدماً في التفاوض على أي معاهدة دولية. وعلى النقيض من ذلك، في العقود الماضية، كانت سلفه، لجنة نزع السلاح، في صميم اعتماد طائفة واسعة من التشريعات الدولية التي تقع ضمن اختصاص اللجنة الأولى. وقد جسدت تلك المعاهدات بنجاح تطلعات المجتمع الدولي ووضعت قواعد القانون الإنساني الدولي.

هذه العملية على الإصغاء إلى شواغل الأغلبية والمضي قدماً إلى جانب بقية الدول ونحن نشجع في هذه المسيرة الطويلة والصعبة. وتشعر بوتسوانا بقلق بالغ إزاء الآثار الإنسانية الكارثية المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية. ولذلك السبب، ضمن أمور أخرى، فإن وفد بلدي مقتنع تماماً بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها.

ونؤيد تأييداً كاملاً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ونعتقد أن هذا النهج الإقليمي سيجبر الدول الأعضاء على تسليح مناطقها بالأسلحة النووية. وفي الواقع، نحن فخورون بأن نكون من الدول الموقعة على معاهدة بليندايا، التي، كما أشارت وفود عديدة، أعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وعلى نفس المنوال، نثني على مناطق العالم الأخرى التي تتمتع بمركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مثل أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وجنوب المحيط الهادئ، وآسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نحث المناطق التي ما زالت متأخرة، مثل الشرق الأوسط، على التعجيل بهذه العملية، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

والمجال الآخر المثير للقلق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين هو الأسلحة التقليدية، التي، للأسف، تمثل جزءاً كبيراً من المخزون العالمي للأسلحة، ويمكن الحصول على بعضها بسهولة. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب جهودنا الجماعية. وتكديسها وانتشارها بدون ضوابط في العديد من مناطق العالم جليان تماماً.

وفي ضوء هذه الخلفية، نؤيد تماماً الجهود المبذولة من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب. ونحن نقدر أنه، بسبب محدودية الموارد واختلاف قدرات الدول الأعضاء، ثمة تحديات تواجه

البكتريولوجية في بدايته فيما يتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ومن الواضح أنه يجب اتخاذ المزيد من الخطوات الهامة جدا على طريق إزالة الأسلحة النووية وبغية التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بيد أن الأطراف الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية قد اتخذت خطوة أولى نعتقد أنها تنهض بأمنا وتخدم مصالح البشرية.

ووضعت معايير هامة في معاهدات حديثة أخرى، والأمم المتحدة وصية عليها. ولا تزال نيوزيلندا تؤيد تأييدا فعالا لمعاهدة تجارة الأسلحة، وشاركت في المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في الشهر الماضي.

مع إنهاء الترتيبات الإدارية والعمليات المؤسسية للمعاهدة إلى حد كبير الآن، سيكون من المهم أن توجه الدول الأطراف المزيد من الاهتمام إلى التنفيذ وضمان أن يتماشى حظر نقل الأسلحة مع المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في المعاهدة بحيث يمكن أن تتبادل جميع المجتمعات المحلية الفائدة من العائد الإنساني والأمني.

وقد شهد الشهر الماضي أيضاً مناسبة الاجتماع السنوي للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية. إن الحالات الأخيرة من استخدام هذا السلاح العشوائي المؤسف، لا سيما في سورية، لم تعرقل زيادة التأثير المعياري لاتفاقية حظر الذخائر العنقودية أو تقوض مساهمتها في مجموعة القوانين الدولية الإنسانية.

ونتطلع إلى الاجتماع القادم للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في وقت لاحق من هذا العام. قليلة هي المعاهدات التي توضح بصورة أكبر القوة الملزمة، بمرور الزمن، لقاعدة منصوص عنها، التي واجهت في البداية معارضة شديدة، من أجل حماية السكان المدنيين.

وأشير إلى أن الأمم المتحدة الآن هي وديع لأكثر من ٥٦٠ من المعاهدات المتعددة الأطراف، التي لا تشمل أعمال لجنتنا فحسب، بطبيعة الحال، ولكن أيضا أعمال جميع لجان الجمعية العامة. وقد اطلعت على هذا الأمر من خلال الدعوة التي وجهت مؤخرا إلى الدول الأعضاء لحضور ما تسميه الأمم المتحدة بمناسبة المعاهدات لديها، التي تعقد سنويا هنا في المقر، وجرت هذا العام على مدى عدة أيام في أواخر الشهر الماضي. وفي الدعوة التي وجهها الأمين العام إلينا جميعا لحضور مناسبة هذا العام، قال:

”أحث جميع الدول على الانضمام إلى المعاهدات المتعددة الأطراف المبرمة برعاية الأمم المتحدة في إطار حملة عالمية لتأكيد القواعد التي تصون الإنسانية“.

ومن بين المعاهدات التي سُلط الضوء عليها بصورة مفهومة - وفتح باب التوقيع عليها فعلا - خلال مناسبة هذا العام، المعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة النووية. وقد حدد الأمين العام غوتيريش بدقة الزخم الذي أدى إلى اعتماد المعاهدة الجديدة. وكانت الرغبة في الإسهام على نحو ما في صون الإنسانية إقرارا بالعواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية وتأكيد قيمة معايير القانون الإنساني الدولي هي بالضبط القوة الدافعة للمجموعة الكبيرة من أعضاء الأمم المتحدة التي اجتمعت في وقت سابق من هذا العام للتفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وكان الدافع أيضا وراء توقيع نيوزيلندا على المعاهدة في حفل أقيم هنا في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

وليس لدى نيوزيلندا والنيوزيلنديين أي أوهام بشأن ما يمكن أن تحققه المعاهدة. وإذ نضع الإطار القانوني لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا لا نتوقع أن تسفر المعاهدة عن تغيير كبير في الحالة المعيارية بشأن الأسلحة النووية في الأجل القصير، أكثر، على سبيل المثال، مما حققه بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب

بالتعاون مع المجتمع المدني، لتخليص كوكب الأرض من آفة هذه الأسلحة. وفي الواقع، تم الاعتراف بهذه الحركة على نطاق واسع جداً بحيث أن التحالف الدولي للقضاء على الأسلحة النووية قد مُنح اليوم جائزة نوبل للسلام لدعوته إلى إنهاء الأسلحة الأكثر تدميراً على الإطلاق. وبالتالي تفخر ترينيداد وتوباغو بأن تقدم صوتها ودعمها إلى هذه الفئة من المناصرين لهذه القضية، وتطلع إلى أن تصبح من الموقعين على معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتُمدت مؤخراً في أقرب وقت ممكن.

وفي حين تبدو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ظاهرياً أقل ضرراً من نظيرتها النووية، فهي تشكل تهديداً هائلاً لترينيداد وتوباغو. ويستمرّ العنف المسلح في كونه مرضاً حبيثاً في مجتمعنا. وفي الواقع، تمت الإشارة إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أنها أسلحة الدمار الشامل في منطقة الكاريبي. إن منع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة واستئصالها أولوية قصوى بالنسبة لبلدي ولشركائنا الإقليميين. ولذلك، فإننا نظل ثابتين في التزامنا ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبمعاهدة تجارة الأسلحة.

وتعتقد ترينيداد وتوباغو أنه ينبغي إدراج الذخيرة في أي مناقشة بشأن التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويؤسفنا أن الأمم المتحدة لم تتمكن بعد من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إدراج الذخائر في اتفاقاتنا لنزع السلاح. ويلتزم بلدي بتصحيح هذا الإغفال، وتطلع إلى المؤتمر الثالث القادم لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بوصفه فرصة لإحراز مزيد من التقدم في جهودنا في هذا الصدد.

يتوقّف الأمن البشري - قدرتنا على حماية وإطعام وإسكان ودعم مواطنينا - على نزع السلاح الفعال. لذا لا يمكن لنزع السلاح أن يوجد في فراغ. فيجب أن يكون جزءاً من مناقشة أوسع بشأن الضعف وانعدام الأمن والتسليح.

لقد تم التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على نطاق أوسع من اتفاقية أوتاوا. ولا يجادل في نجاحها في تشكيل قاعدة قوية ضد تجارب الأسلحة النووية إلا قلة من أعضاء المجتمع الدولي، على الرغم من عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ. والبلد الوحيد الذي لا يعبأ بهذه القاعدة هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتدين نيوزيلندا تجارب الأسلحة النووية التي يجريها ذلك البلد بأشد العبارات الممكنة.

وتبقى نيوزيلندا ممتنة للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صون جميع هذه الاتفاقات، فضلاً عن سائر المعاهدات الـ ٥٦٠ التي هي قيمة عليها. وبوصفنا مؤيداً قوياً لتعددية الأطراف وسيادة القانون، فسنواصل دعم جهود المجتمع الدولي لاعتماد وتنفيذ معايير جديدة لحماية الإنسانية.

السيدة بيكلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية):
في البداية، يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز والجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/72/PV.2).

وتشاطر ترينيداد وتوباغو الأغلبية رأياً بأن العالم الذي هو في مأمن من استعمال الأسلحة النووية هو العالم الخالي تماماً من تلك الأسلحة. ولطالما أكد ذلك الاقتناع سياسات ترينيداد وتوباغو، بوصفنا من الموقعين على معاهدة عام ١٩٦٧ لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يقف بلدي حازماً في التزامه باحترام الالتزامات الهامة والضرورية الملقاة على عاتقنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تشكل الأسلحة النووية تهديداً خطيراً وفريداً من نوعه على جميع الدول الأعضاء في المنظمة. ولا يلزمنا إلا النظر إلى التصعيد الحالي للتوتر النووي في شبه الجزيرة الكورية لنرى أن هذا التهديد قائم بتفاصيله المرعبة. بيد أن هناك أغلبية متزايدة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الأمم المتحدة تعمل بثبات،

تجد طريقها لعبور البحر الكاريبي إلى شواطئ الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ولذلك يؤيد بلدي استراتيجيات المجتمع الدولي للتصدي للجرائم الإلكترونية، فضلاً عن خطة العمل لعام ٢٠١٦ لأمن الفضاء الإلكتروني وجرائم الفضاء الإلكتروني للوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية للجماعة الكاريبية.

وأخيراً، في مجال بناء القدرات والتعاون الدولي، أود أن أشكر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على العمل العملي القيم الذي تواصل تلك المنظمة الاضطلاع به في الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بما في ذلك بلدي، في العديد من مجالات نزع السلاح.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ونؤكد على دعمنا الكامل لكم. كما يسرني أن أشكر سلفكم، سعادة السيد صبري بوقدوم، الممثل الدائم للجزائر، لإدارته أعمال هذه اللجنة خلال الدورة السابقة.

وتضم دولة الإمارات العربية المتحدة صوتها إلى البيان الذي ألقاه مندوب اليمن باسم المجموعة العربية، وبيان مندوب إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

إن أعمال هذه اللجنة هي فرصة للتوصل إلى توافق لتحقيق الأمن والسلم الإقليميين والدوليين في ظل التحديات الأمنية الخطيرة التي يشهدها العالم. فعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية الجادة، ما زلنا نعاني من الأزمات بسبب أعمال تهريب الأسلحة واستخدامها من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول، واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الأبرياء، وإجراء التجارب النووية.

وفي هذا الصدد، يفخر وفد بلدي بأن يكون من بين أولئك الذين يحتلون الصدارة في إدماج المرأة والسلام والأمن في مناقشات نزع السلاح. عندما قدمت ترينيداد وتوباغو أول مرة القرار بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في عام ٢٠١٠، تم الإيجاء لها بأن هذه المسألة لن تجد زخماً في اللجنة الأولى - وهو شعور تم دحضه لاحقاً. لا يمكن إنكار الجنسانية بوصفها من العوامل في مجال السلام والأمن. فالمرأة تضطلع بدور قيادي حاسم في قدرة المجتمعات المحلية على مكافحة العنف وانعدام الأمن. وبالمثل يجب أن تؤدي المرأة دوراً بالغ الأهمية في مجال نزع السلاح. إن القرار الذي كان لترينيداد وتوباغو قصبُ السبق في تقديمه سيُعالج مرة أخرى في اللجنة الأولى خلال دورتها الثالثة والسبعين.

وتناضل المجتمعات المحلية في الوقت الحالي في منطقة الكاريبي لاستعادة منازلها وسبل عيشها بعد الدمار الذي خلفته أعاصير إيرما وهوزيه وماريا. ويمكن لضعف بيئات ما بعد الإعصار هذه أن يصبح مرتعاً للأسلحة والمزيد من انعدام الأمن. وبالتالي، تلتزم ترينيداد وتوباغو بضمان اتباع نهج كلي لنزع السلاح يأخذ بعناية في الحسبان مسببات نشوب النزاع والأثر الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به نزع السلاح في إخماد مناخات النزاعات هذه. إن الوفاء بالتزاماتنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو جزء هام من هذا النهج الكلي.

وإن ظهور دولة المعلومات الحديثة، حيث يتم ربط كل شيء من محطات توليد الطاقة إلى المؤسسات المصرفية بشبكات المعلوماتية، قد أنشأ ساحة جديدة للمعركة حيث يمكن للدول والجهات من غير الدول أن تشن الحرب. وإذا كانت الأمم المتحدة جادة بشأن نزع السلاح، فيجب علينا أيضاً أن نكون جادين في معالجة أمن الفضاء الإلكتروني. ويمكن لتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني أن يعرقل تصنيع ونقل وتداول الأسلحة غير المشروعة وأجزاءها ومكوناتها وذخائرها التي يمكنها لولا ذلك أن

الالتزام بالشفافية وأهمية التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز الثقة حول الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. حيث أنه لا يوجد أي مؤشر حتى الآن على تغيير سلوك إيران العدائي في المنطقة أو الرغبة في التخلي عن طموحاتها النووية. ونؤيد إثر ذلك زيادة الرقابة على البرنامج النووي الإيراني ومواصلة تقييم الاتفاق وشروطه. كما ندعو إيران إلى الوفاء التام بالتزاماتها الدولية ومسؤولياتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتوقف عن تقويض أمن المنطقة عبر دعمها للميليشيات وتهريب الأسلحة لها، وذلك في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن دولة الإمارات تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المنبر الأساسي لتعزيز جهود عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، حيث مهدت السبيل لردع التجارب النووية. إلا أننا نشعر بخيبة الأمل لعدم دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ حتى الآن. وناشد الدول التي لم تنضم إليها الإسراع بالتوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن، خاصة دول المرفق ٢. كما نحث كافة الدول على الاستمرار في وقف تجارب الأسلحة النووية.

وقد أدان بلدي التجارب النووية التي أجرتها كوريا الشمالية مؤخراً، وشدد على أن هذه الأعمال لا تتفق مع أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأكد على ضرورة احترام كوريا الشمالية لالتزاماتها الدولية والتصرف بمسؤولية والتعاون من أجل الحفاظ على السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وهو الأمر الذي يتطلب العمل على زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية.

السيدة زاهر (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب لكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب عن أحر

إن دولة الإمارات تؤمن بأهمية استخدام المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، حيث شهدنا العام الماضي تطوراً في المنظومة الداعية للتخلص من الأسلحة النووية من خلال عقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية، والذي يعتبر أحدث مثال على حرص المجتمع الدولي على المضي قدماً نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يخص مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، فإن دولة الإمارات تؤكد على التزامها بدعم كافة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. كما نأمل في أن يتم اتخاذ خطوات إيجابية وجادة لتنفيذ آليات ونتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وضمن عقد المؤتمر المؤجل الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بمشاركة جميع البلدان في المنطقة. وفي هذا الشأن، يكرر بلدي دعوته إلى إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة. تولى دولة الإمارات اهتماماً خاصاً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من منطلق حرصها والتزامها بضمان الأمن العالمي،

وتتبنى سياسة واضحة وثابتة إزاء قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح. كما تولى أهمية كبرى للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا المجال وتنفيذها بشكل كامل، واتباع نهج يقوم على الشفافية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، حيث تلتزم دولة الإمارات بالعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومتفق مع معاييرها.

وتعرب دولة الإمارات عن القلق البالغ من تواصل الأنشطة النووية الإيرانية وتطوير برنامجها الصاروخي. وتؤكد على ضرورة

لقد حان وقت تكاتف البلدان للعمل معا من أجل نزع السلاح التام والكامل وإزالة الأسلحة النووية. وفي حين تم إحراز قدر من التقدم الملموس نحو تحقيق هذا الهدف خلال العقود الماضية، فإننا نأسف لأن التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية تحدت بتقويض التقدم المحرز. وتدين ملديف بقوة التجارب النووية وتجارب إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة في انتهاك واضح للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. لا تشكل هذه الأفعال تحديا خطيرا للنظام الدولي لعدم الانتشار فحسب، بل وتهديدا خطيرا للمنطقة وللسلم والأمن الدوليين. وبالتالي، يجب علينا مضاعفة جهودنا لمنع إجراء المزيد من التجارب ووقف انتشار الأسلحة النووية. لكن يجب علينا أن نفعل ذلك عن طريق إيجاد حل سلمي من خلال الإطار المتعدد الأطراف. ومن هذا المنطلق، فإن ملديف ترحب بإجراءات مجلس الأمن الحازمة ووحدته بشأن هذه المسألة، فضلا عن جهوده الرامية إلى التوصل لحل دبلوماسي.

وكما قال الأمين العام في ملاحظاته بشأن اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في الأسبوع الماضي، فإن عالما خاليا من الأسلحة النووية رؤية عالمية تتطلب استجابة عالمية. ومن هذا المنطلق، نحن لسنا بحاجة إلى تجديد التعاون والالتزام الدوليين بنظام عدم الانتشار فحسب، بل وبخطة عام ٢٠٣٠، لأن الصلة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة واضحة وثابتة. وتعتقد ملديف أننا إذا كنا ملتزمين حقا، فسيمكن للعالم المضي بثبات نحو مستقبل خال من الأسلحة النووية يسوده السلام لأنفسنا وللأجيال القادمة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن الغرض الأساسي للأمم المتحدة هو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل. فتلك القيم والقواعد التي يغرسونها في

النهائي على انتخابكم. وأؤكد لكم كامل دعم وثقة وفدي وأنتم توجهون اللجنة الأولى. كما نعرب عن تقديرنا وامتناننا للرئيس المنتهية ولايته وأعضاء مكتبه.

لم تنتج ملديف أي نوع من أنواع الأسلحة وليست لدينا أي تطلعات للقيام بذلك في المستقبل. وتعتقد ملديف أن من واجبننا الأخلاقي تمهيد الطريق نحو تعزيز إنفاذ نظام عالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وسوف نواصل الإعراب عن آرائنا وشواغلنا في هذا المجال. وسنكون دوما على استعداد لتقديم دعمنا للدول التي تدافع عن عدم الانتشار ونزع السلاح. ملديف دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وطالما أكدنا أن هدفنا هو نزع السلاح الكامل الذي ينبغي تحقيقه من خلال إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين. نحن مقتنعون بأنه يجب علينا العمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال التدابير العملية والملموسة.

تشيد ملديف باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه. إن المعاهدة هي أهم تعهد من جانب المجتمع الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة. وهي دليل على أن المجتمع العالمي مستعد لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. قد يكون تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أمرا بعيد المنال. غير أنه ممكن ولكن فقط من خلال التزاماتنا الأدبية والإنمائية.

تكرر ملديف دعوتها جميع البلدان المعنية إلى التساؤل عن كم الأموال الهائل الذي ينفق على تطوير الأسلحة النووية. وبدلا من ذلك، فإننا ندعو تلك البلدان إلى إنفاقها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. هذا هو القرار الحكيم الذي يجب أن نتخذه من أجل الوفاء بالتزامنا السعي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الأسابيع الأخيرة أنه بوسعها الاضطلاع بالمهمة، باتخاذ قرار المجلس ٢٣٧٥ (٢٠١٧) الذي يفرض أكبر مجموعة جزاءات في القرن الحادي والعشرين. لقد شهدنا قوى إقليمية وعالمية تعمل معا، كما كان الحال في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، مُنحياً المصالح الذاتية المحدودة لتبدي القيادة باسم العالم الأوسع نطاقاً.

ولكن على الرغم من تلك الجهود، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تتحدى المجتمع الدولي وتستنزف جيرانها وتهددهم. ولذلك، يجب على جميع أعضاء المجلس مواصلة الارتقاء إلى مستوى المسؤوليات الخاصة الملقاة على عاتقهم، وفي سعيهم إلى حل هذه الأزمة، ولا بد لهم من أن يكونوا على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لذلك التهديد من أجل تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ولن تنجح هذه التدابير إلا إذا نُفذت تنفيذاً كاملاً، ومن ثم يجب على جميع الدول أن تكفل امتثالها لجميع التدابير من أجل إقناع نظام كوريا الشمالية باختيار مسار مختلف.

وما من شك في أن البيئة الأمنية العالمية الراهنة تطرح تحديات تتمحن قيمنا ورؤيتنا وعزمنا على الدفاع عن القواعد والمعايير التي يقوم عليها الأمن الجماعي والازدهار. ولدى المملكة المتحدة سجل قوي في مجال نزع السلاح النووي. إذ خفضنا قدرات الأسلحة النووية لدينا ونواصل ذلك. وبوصفنا إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها، لا نمتلك سوى حوالي ١ في المائة من مجموع المخزون العالمي من الأسلحة النووية. وقد بدأت المملكة المتحدة عملية الأعضاء الخمسة الدائمين للجمع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة للمساعدة على تهيئة الظروف التي نعتقد أنه ستؤدي في نهاية المطاف بنا إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وكما تم توضيحه، فإن المملكة المتحدة، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، ما برحت تسعى إلى اتباع نهج

الأذهان محورية بالنسبة لمصلحة المملكة المتحدة الوطنية، وأمنها وازدهارها. إن إطار الأمم المتحدة للقوانين والقواعد والمؤسسات يكتسي أهمية بالنسبة لسير المسائل التي تتناولها اللجنة الأولى بنفس القدر الذي يكتسيه بالنسبة لأي لجنة أخرى. وهذا النظام القائم على القواعد هو الذي يمكن التعاون العالمي التي نستطيع من خلاله حماية تلك القيم.

ومع ذلك، نواجه دولا تتعمد الاستخفاف بهذه القواعد والمعايير التي ستكفل رخاءنا وأمننا الجماعيين، تحقيقها لمكاسبها الخاصة، من قبيل الاستعمال الذي لا يغتفر للأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري ضد شعبه، وقيام كوريا الشمالية بالنشر السافر للأسلحة النووية والتهديد باستعمالها. وفي أعقاب تأكيد التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أن النظام السوري قد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، تقع على علينا مسؤولية الوقوف في وجه النظام السوري وإخضاعه للمساءلة. وهذه مسؤولية تقع على عاتقنا جميعاً، ولكن تحديداً على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. علينا أن نضمن استمرار العمل الحيوي للتحقيقات التي صدر بها تكليف من المجلس في تحديد هوية المسؤولين عن استمرار الهجمات بالأسلحة الكيميائية، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة ومساءلة مرتكبيها. ونحن بحاجة إلى زيادة الضغط على النظام السوري، بما في ذلك عن طريق داعميه، للابتعاد عن الحملة العسكرية واتباع المسار السياسي بطريقة مجدية.

نحن الآن نواجه خطراً عالمياً مباشراً بقدر أكبر يتمثل في الأنشطة التي يضطلع بها كيم جونج أون ونظامه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أبدى، المرة تلو الأخرى، ازدراءه للمجتمع الدولي المؤلف من دول ملتزمة بالقانون، وازدراءه لجيرانه، وازدراءه للمؤسسات والقواعد التي تحفظ السلام والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بهذا التحدي، بينت الأمم المتحدة في

الدولية الرامية إلى معالجة انتشار الأسلحة النووية. وتمثل خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران خطوة كبيرة إلى الأمام في منع إيران من تطوير أسلحة نووية. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالتنفيذ الكامل والتنفيذ الطويل الأجل لخطة العمل الشاملة المشتركة من جانب جميع الأطراف.

وبالنظر خارج نطاق الأسلحة النووية، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بمعاهدة تجارة الأسلحة وهدفها الرامي إلى وضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية أو تحسين تنظيمها. إننا نؤيد أولويتي إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتنفيذها، لأنه كلما ازداد نطاق تأثير المعاهدة، أصبحت قدرتها أكبر على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، ومنع تحويل وجهتها، مع تهيئة بيئة مستقرة وموثوقة وشفافة حيث بوسع الحكومات والشركات المشروعة أن تعمل. ومن المهم أن تعمل الدول والمجتمع المدني والصناعة معا لتحقيق ذلك الهدف المشترك.

تؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء لوقف وقوع تلك الأسلحة في أيدي المجرمين والإرهابيين. ونشني على الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية والمنظمات المجتمعية في تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين.

إن الألغام الأرضية آفةٌ عالمية تدمر الفرصة والأمل. كما أن المملكة المتحدة ملتزمة بالهدف المتمثل في تخليص العالم من الألغام المضادة للأفراد. وتحقيقا لتلك الغاية، فقد أعلنت المملكة المتحدة عن مجموعة معونة تبلغ ١٠٠ مليون جنيه استرليني خلال السنوات الثلاث المقبلة. وستطهر أرضا مساحتها ١٥٠ كيلومترا مربعا أو ستجعلها آمنة، وستساعد ٨٠٠ ٠٠٠ شخص على العيش بدون خطر الألغام، وستكفل أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠

تدريجي في نزع السلاح النووي، بما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزاماتها التعاهدية الأخرى. غير أن المملكة المتحدة لم تشارك في التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية ولا تعترم التوقيع أو التصديق عليها أو الانضمام إليها. وبالتالي، لن تكون المعاهدة ملزمة للمملكة المتحدة. علاوة على ذلك، فإن المملكة المتحدة لن تقبل أي حجة بأن المعاهدة يمكن أن تشكل تطورا للقانون الدولي العربي ملزما للمملكة المتحدة أو الدول الأخرى غير الأطراف. والمهم أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تشارك في المفاوضات.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تعالج المسائل الرئيسية التي يجب أن يتم التغلب عليها لتحقيق نزع السلاح النووي العالمي. وهي لن تُحسّن البيئة الأمنية الدولية أو تزيد الثقة والشفافية، ولن تتصدى للتحديات التقنية والإجرائية الكبيرة التي ينطوي عليها التحقق من نزع السلاح النووي. ونحن نعمل على معالجة جميع هذه المسائل، ولكن البيئة الأمنية الدولية التي لا يمكن التنبؤ بها ونواجهها اليوم تتطلب الحفاظ على الردع النووي للمملكة المتحدة في المستقبل المنظور. فقد تستخدم الدول الأخرى قدراتها النووية لتهدد أو تحاول تقييد عملية صنع قرارنا في أزمة ما، وهناك خطر زيادة انتشار الأسلحة النووية. وتتعارض المعاهدة مع الهيكل القائم لعدم الانتشار ونزع السلاح. ويهدد ذلك بتقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي كانت في صميم الجهود عدم الانتشار ونزع السلاح لما يقرب من ٥٠ عاما، ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يدعمها.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتعزيز كل من ركائز المعاهدة المتعاضدة. وتوفر دورة الاستعراض لعام ٢٠٢٠ فرصة لناكي نؤكد من جديد على التزامنا الجماعي بأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وما فتئت المملكة المتحدة تتصدر دوما الجهود

من المطالب الدولية بتحقيق نزع السلاح النووي، يجري بذل جهود في الاتجاه المضاد. يجري التخفيض الكمي للأسلحة النووية ببطء، في حين يجري التحسين نوعي على قدم وساق. وتعكف جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التعجيل بتحديث أسلحتها، مما أدى إلى سباق تسلح نووي، يذكر بحقبة الحرب الباردة.

ولتحقيق النجاح في نزع السلاح النووي، ينبغي للبلدان التي تمتلك أكبر ترسانات من الأسلحة النووية أن تكون استباقية وتأخذ زمام المبادرة في تفكيك الأسلحة النووية، والتخلي عن المذاهب النووية العدوانية، مثل الضربات الاستباقية، وإزالة الأسلحة المنشورة خارج أراضيها. وفيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في الأمم المتحدة في تموز/يوليه، بمبادرة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإن الشعور بالإحباط والرفض من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها العسكريون، يلقي بظلال من الشك على آفاق المعاهدة. وتتفق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الغرض الأساسي من المعاهدة، وهو القضاء التام على الأسلحة النووية. ومع ذلك، وبما أن الولايات المتحدة تمتلك أسلحة نووية، وتشكل تهديدا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن بلدي ليس في وضع يمكنه من الانضمام إلى المعاهدة.

إن الدولة الحائزة للأسلحة النووية التي تستخدم هذه الأسلحة لأغراض الهيمنة السياسية والعسكرية والتدخل وممارسة الضغوط تنشر الأصول الاستراتيجية في مناطق مختلفة. وخير مثال على ذلك هو التهديد الذي تشكله الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. في عام ١٩٥٧، نصبت الولايات المتحدة أسلحة نووية في كوريا الجنوبية، وتجري منذ السبعينات مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي السنوات الأخيرة، يجري التخطيط لشن

شخص - ولا سيما الأطفال - سيدركون تماما في كل عام الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية وكيفية تجنبها.

تصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. تحقق القدرات الفضائية الآن فوائد هائلة للبلايين من الناس في جميع أنحاء العالم، ولكننا بحاجة إلى ضمان أن تلمس فوائدها على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وتعتقد المملكة المتحدة بضرورة أن يجسد مستقبل الحوكمة الدولية للفضاء المزيج المعقد من الجهات الفاعلة والأنشطة والمبادئ الطوعية للسلوك في جميع مجالات النشاط.

وكما لاحظ رئيس وزرائنا في الشهر الماضي هنا في نيويورك (انظر A/72/PV.8)، وطوال تاريخ الأمم المتحدة، أبدت البلدان مرة تلو الأخرى أنه ببقائنا مخلصين لقيمنا وقواعدنا ومعاييرنا، بالإمكان أن نعمل معا وأن ننجز بأكثر الطرق التي لها تأثير هائل. إننا نتشاطر مسؤولية القيام بذلك مرة أخرى. ذلك يعني إصلاح الأمم المتحدة والنظام الدولي الأوسع نطاقا كي يتسنى له إثبات جدارته في مساعدتنا على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ويعني ضمان مساءلة من يستخفون بقواعد وروح نظامنا الدولي، ووفاء الدول بمسؤولياتها والقيام بدورها في دعم وتحديد نظام دولي يرتكز على قواعد بوسعه أن يحقق الرخاء والأمن لنا جميعا.

السيد سونغ نام جا (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وإنني على ثقة من أن اللجنة ستحقق نجاحا كبيرا في ظل قيادتكم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

لطالما تطلعت البشرية إلى العيش في عالم يسوده السلام والأمن، بدون حرب أو تهديد بالأسلحة النووية. وعلى الرغم

تواصل الولايات المتحدة محاولاتها الرامية إلى خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتنفيذ جميع أنواع التدابير والجزاءات التمييزية ضدها. إن العالم لا يعرف هذه الحقيقة، بسبب الدعاية المهيمنة للولايات المتحدة، الأمر التي تعطي التصور الخاطئ بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترتكب أعمالا استفزازية تنتهك السلام. الولايات المتحدة هي المسؤولة عن مسألة الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. لا تنوي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استخدام الأسلحة النووية أو أن تشكل تهديدا نوويا لأي بلد آخر عدا الولايات المتحدة، إلا إذ انضم إلى الولايات المتحدة في القيام بعمل عسكري ضد الجمهورية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تطرح تحت أي ظرف من الظروف الأسلحة النووية ومعيّنات المواقع الباليستية على طاولة المفاوضات. ولن تتراجع قيد أملة عن تعزيز قوتها النووية حتى تنتهي السياسة العدائية والتهديد النووي من الولايات المتحدة ضد بلدي. إن شعبنا يعاني من الآثار المدمرة للحرب التي تشنها الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية. يشكل الردع خيارا استراتيجيا حتميا؛ وهو من الأصول الاستراتيجية القيمة التي لا يمكن إزالتها تحت أي ظرف من الظروف. وإذا تجاهلت الولايات المتحدة التحذيرات المتكررة واعتدت على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقوة العسكرية، فغندئذ سنُنزل الجمهورية عقابا ينبع من قوتها الكامنة في الاعتماد على الذات والتنمية الذاتية.

إن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي هو ممارسة للحق المستقل والمشروع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويكتسي أهمية بالنسبة للتنمية الوطنية. وستظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة لاستخدام الفضاء الخارجي من خلال عمليات إطلاق لسواتل رصد متزايدة التطور، وكذلك السواتل الثابتة بالنسبة للأرض في السنوات المقبلة.

هجوم نووي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فيما يتم إجراء تدريبات عسكرية سنويا في كل فصل من فصول السنة. وفي هذا العام وحده، أجرت الولايات المتحدة تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق في العديد من المناسبات، بهدف شن ضربة نووية وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ضمت أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ جندي وجميع أنواع الأصول الاستراتيجية، بما في ذلك حاملات الطائرات والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حائزة للأسلحة النووية من أجل القضاء على السياسة العدائية والتهديد النووي من الولايات المتحدة، المستمر منذ عدة عقود. وهي تتمسك بقوة بموقفها الاستراتيجي المتمثل في تطوير قوتها النووية واقتصادها الوطني. وموقفها بشأن القنبلة الهيدروجينية والقذائف التسيارية العابرة للقارات هو جزء من سلسلة تدابير الدفاع عن النفس التي تهدف إلى وضع حد نهائي للتهديد النووي من الولايات المتحدة وسياستها العدائية، والحفاظ على حقها السيادي في الوجود والتنمية.

غير أن الولايات المتحدة تعترض على تدابير الدفاع عن النفس لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما تطور قدراتها الدفاعية، معتبرة أنها تهديد واستفزاز. بل وقامت بتقلص عدة قرارات لفرض جزاءات ضد بلدي في مجلس الأمن، وبالتالي تمويه المسألة وكأنها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكون واضحة جدا بشأن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلق بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية العابرة للقارات، الذي، وفقا للولايات المتحدة، يشكل تهديدا عالميا أو تهديدا للولايات المتحدة وحدها. الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي قتل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء بالأسلحة النووية. وباستثناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم يتعرض أي بلد آخر في العالم للتهديد النووي من الولايات المتحدة بهذه الشدة منذ وقت طويل.

الشعبية الديمقراطية. وتؤكد أيضا التحركات غير المسبوقة لعزها وحقن جهودها الرامية لأن تصبح دولة مكتملة الحيازة للأسلحة النووية مع قدرات هجومية نووية قوية.

ينبغي لكوريا الجنوبية ألا تستمر في تشويه الحالة أو تضليل العالم. فالمسألة في شبه الجزيرة الكورية لا تشمل كوريا الجنوبية؛ إنها مسألة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. وأود أن أقدم نصيحة للبلدان التي أدلت بتعليقات ضد بلدنا. ينبغي لهذه البلدان أن تسعى إلى فهم أفضل للحالة في شبه الجزيرة الكورية ولا تتجاهلها في سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إن بريطانيا هي من الدول الأوروبية الأكثر تصديرا للإرهاب والإرهابيين، وبالأخص إلى بلدي. وللذين يسميهم إعلامها بالجهاديين. اليوم هو الذكرى المثوية لوعده بلفور المشؤوم. وتذكر ما جلبه هذا الوعد من كوارث لمنطقتنا. إن الاستعمار البريطاني البغيض جلب الكوارث والدمار والتخريب والإرهاب لمنطقتنا، وقام بنهب الثروات. إن دعم بريطانيا الأعمى للكيان الإسرائيلي ما زال يتسبب في تعميق الأزمات في منطقتنا.

إن السياسة البريطانية في منطقتنا هي سم، ولا يوجد لها ترياق. لقد رعت بريطانيا الإرهاب والإرهابيين في بلدي منذ بداية الأزمة. وقدمت لهم كافة أنواع المساعدة من سلاح وذخائر ومعدات واستخبارات وتغطية إعلامية. وهي بذلك تنتهك قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب. تقود بريطانيا حملات تشويه ضد حكومة بلدي داخل الأمم المتحدة وخارجها. إن بريطانيا في السياسة الخارجية، لم تعد دولة كبرى بل أصبحت دولة تابعة لدولة أخرى.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): للأسف، لا بد لي من أخذ الكلمة اليوم مرة أخرى للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل نظام بيونغ يانغ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بمدة ١٠ دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيد إين إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على البلدان التي ساقى ادعاءات استفزازية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وخاصة المملكة المتحدة وكوريا الجنوبية.

أولا، أعلن ممثل المملكة المتحدة أن الدفاع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين. بل إنه تجرأ على جرح كرامة قيادتنا العليا، الأمر الذي لا يمكن التسامح معه إطلاقا. أود أن أوضح للمملكة المتحدة مرة أخرى أن التدابير التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحسين قوتها النووية هي، من جميع النواحي، ممارسة لحقها في الدفاع عن النفس ووسيلة لصون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإجهاض السياسة العدائية والتهديد النووي من الولايات المتحدة اللذين يرميان إلى طمس سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحققها في الوجود والتنمية، وإزالتها. إن المملكة المتحدة تنخرط بشكل متهور في المواجهة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الحائزة على رادع نووي قوي وعملي، والولايات المتحدة. إنه عمل عدائي يعادل الانتقال من سيء إلى أسوأ. وينبغي لممثل نظام المملكة المتحدة أن يفكر مليا في كلماته وسلوكه، بدلا من تلبية دعوة الشر والإذعان للولايات المتحدة.

ثانيا، فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية، فإن وفد بلدي يرفض تماما ملاحظاته المتهورة. لقد أوضحنا بالفعل موقفنا في البيانات السابقة، لذلك لا أعتقد أن من الضروري تكراره. ومع ذلك، يجب أن أوضح أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية تبين السياسة العدائية والابتزاز النووي والتهديدات العسكرية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا

تجري جمهورية كوريا المناورات العسكرية المشتركة سنويا مع الولايات المتحدة للرد على التهديد العسكري الواضح من كوريا الشمالية. هذه المناورات دفاعية وشفافة في طابعها. ونخطر كوريا الشمالية قبل إجرائها تحت مراقبة لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة. إن استمرت كوريا الشمالية في تهديد السلام في شبه الجزيرة الكورية بإجراء التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف، فإن حكومة جمهورية كوريا لا خيار أمامها سوى تعزيز تأهبها بكل معنى الكلمة لحماية شعبها والحفاظ على أمنها القومي.

أود الآن أن أتناول مسألة نشر منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو كبير في جمهورية كوريا التي ذكرها الوفد الروسي. إن نشر منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو كبير في جمهورية كوريا تدبير دفاعي ضروري، يهدف إلى التصدي فحسب للتهديد من كوريا الشمالية، مما يعكس بالتالي الدرجة العالية لإلحاح وخطورة الحالة.

ولا يمكن لحكومة جمهورية كوريا أن تقبل رأي عدد قليل من البلدان التي تنظر إلى الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها كوريا الشمالية - مثل التجارب النووية والصاروخية، التي تشكل انتهاكا صارخا للقواعد الدولية - كما لو كانت على قدم المساواة مع تدابيرنا الدفاعية. وبما أن السبب الجذري للمشكلة يكمن في التهديدات النووية والصاروخية من جانب كوريا الشمالية، فإننا ندعو البلدان المعنية إلى زيادة التركيز على القيام بدور بناء في حل المشكلة.

وفيما يتعلق بادعاء وفد كوريا الشمالية بشأن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، أود أن أشير إلى أن كوريا الشمالية أعلنت خططها لتطوير القذائف التسيارية القادرة على حمل رؤوس نووية. وفي تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، أعلنت كوريا الشمالية أنها أحرزت بنجاح تجارب على القذائف التسيارية العابرة للقارات، وتجربة باستخدام قنبلة هيدروجينية يمكن تركيبها على قذائف

كما ذكرت سابقا، فإننا لا نزال نسمع خطابهم الممل والبالى. أود أن أقول لممثلي كوريا الشمالية الذين تكلموا اليوم أنهم لا يحدعون أحدا بخطابهم. عليهم التحلي عن الخطاب الاستفزازي. وكما ذكرت أيضا، فإن الولايات المتحدة لا تشكل أي تهديد لكوريا الشمالية. يجب على النظام أن ينهي التهديدات والأعمال الاستفزازية، ويفي بالتزاماته حيال مجلس الأمن. أمام كوريا الشمالية خيار. يمكنها أن تختار طريقا جديدا نحو السلام والرخاء والقبول الدولي، أو أن تستمر على مسار الحرب والفقر والعزلة. الخيار خيار كوريا الشمالية.

السيدة يون سيونغ - مي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرد على الملاحظات التي أدلى بها وفد كوريا الشمالية.

تحاول كوريا الشمالية تصوير نفسها ضحية للتهديدات الخارجية. والعكس هو الصحيح. لقد أوضح المجتمع الدولي تماما أن كوريا الشمالية هي التي تشكل تهديدا. هناك العديد من قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على كوريا الشمالية لتهديداتها النووية والمتعلقة بالقذائف. اتخذت جميعا بالإجماع، بما في ذلك من جانب الأعضاء الدائمين الخمسة. وأدان عدد لا يحصى من البلدان الأعمال الاستفزازية لكوريا الشمالية في اللجنة الأولى وفي قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة بل وخارج الأمم المتحدة، العام تلو العام. لا يعقل القول إن جميع الأصوات الواضحة والموحدة هي نتيجة سوء فهم أو عدم معرفة بالمسألة.

إن جمهورية كوريا تتعرض لتهديد خطير ومباشر من كوريا الشمالية - أكثر من أي بلد آخر. فعاصمتنا، سول، حيث يعيش أكثر من ١٠ ملايين شخص، تبعد ٤٠ كيلومترا فقط عن الحدود مع كوريا الشمالية. إن كامل إقليمنا يقع بسهولة ضمن مرمى قذائفها. وعلاوة على ذلك، فإن كوريا الشمالية تذكرنا مرارا برغبتها في تحويل بلدنا إلى بحر من نار وقتما تشاء. في ظل هذه الظروف، لدى جمهورية كوريا ما يكفي من أسباب لجعل كوريا الشمالية توقف برنامجها لتطوير الأسلحة البشعة.

يشكل تهديدا عالميا. وغالبا ما تحاول الولايات المتحدة إخفاء مسؤوليتها عن المشكلة، التي يجب أن تحلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وتخدم مصالحها على حساب الآخرين. لقد سعت الولايات المتحدة بصورة متزايدة إلى فرض الجزاءات وممارسة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة عزم بلدي على تعزيز قدراته النووية.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية، أود مرة أخرى التوضيح بأنه ليس لكوريا الجنوبية الحق في الكلام عن الردع النووي لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو عن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ولا يوجد أي بلد آخر من بين ممثلي الدول الأعضاء المجتمعين هنا، باستثناء كوريا الجنوبية، سلم السيطرة على رمز من رموز سيادتها - جيشها - لقوى خارجية. وما من بلد آخر قد تعاون مع الولايات المتحدة في إجراء مناورات عسكرية ضد أبناء جلدتهم. وتقوم كوريا الجنوبية الآن بنشر منظومة دفاعية مضادة للقذائف التسيارية على علو كبير. ولا ينبغي لكوريا الجنوبية أن تتدخل في المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فهي من المسائل التي يتعين أن تحلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وأنصح كوريا الجنوبية لأن تبقى هادئة وتراقب الطريقة التي نتعامل بها مع الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة، سيكون من الأفضل للمملكة المتحدة التوقف عن التعاون مع الولايات المتحدة في تهديد الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أصبحت تمتلك الآن قنبلة هيدروجينية وقذائف تسيارية عابرة للقارات، واعتماد نهج استراتيجي إزاء هذه المسألة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني أرى

تسيارية عابرة للقارات. ومن الواضح أن النية الحقيقية وراء إطلاق كوريا الشمالية لما يسمى بعمليات إطلاق السوائل ليست للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، بل لتطوير قدرات القذائف التسيارية البعيدة المدى.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ردا على التعليقات التي أبداها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أقول إن رسالتنا واضحة جدا. يمثل التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وللنظام القائم على القواعد الذي تعيشه الغالبية منا الحاضرة في هذه القاعة حياتها وفقا له. لقد كان مجلس الأمن متحدا في إدانته للأنشطة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد تم الإعراب عن هذه الإدانة مرارا وتكرارا في هذه القاعة، ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستجيب لها.

وليس لدي كلمات أوجهها لممثل الجمهورية العربية السورية. فهو يمثل نظاما استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه.

السيد إين إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على الملاحظات المتهورة التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا، إن الولايات المتحدة تضلل الرأي العام عن طريق الاحتيال مدعية أن فرض الجزاءات والضغط هما ما يسميان بالحلين السلميين. ومتى أصبح خنق البلدان وكتم أنفاسها حلا سلميا؟ كيف يمكن لسحق الآخر أن يكون حلا دبلوماسيا؟ لقد أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تستبعد الخيارات العسكرية، مع التأكيد على أن الجزاءات حل سلمي. وتحاول الولايات المتحدة تدويل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بدعوى أن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إزاء الأسلحة النووية

أنه لا بد لي أن أرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل نظام كوريا الشمالية. وسأكون موجزا جدا.

إنه يدعي أن المسألة هي بين النظام وحكومة بلدي. ومن السخف أن نستمع إلى تلك الخطبة الساخرة. وإذا كان لدى ممثلو النظام أي شكوك حول ما إذا كانت هذه المسألة تهم المجتمع الدولي، فينبغي لهم الاطلاع على الإدانات المتكررة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف من جانب عدد كبير من الدول بشأن السلوك الاستفزازي للنظام. وإذا كان هناك المزيد من الشكوك، فينبغي لهم الاطلاع على العديد من قرارات مجلس الأمن، ليس فقط من جانب الولايات المتحدة، ولكن أيضا من جانب أعضاء آخرين في المجتمع الدولي. ويجب أن يوقفوا الخطبة الساخرة التافهة التي تشير إلى المسألة بوصفها بين الولايات المتحدة والنظام. إنها ليست كذلك. إنها بين النظام والمجتمع الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.